

الإصلاح السياسي في السودان

مركز الدراسات السودانية

حيدر ابراهيم

ظل الفكر السياسي السوداني عموماً، يتجنب الحديث عن الإصلاح باعتباره مفهوماً أقل من طموحات العملية السياسية والتطور الذي اختطه السودان منذ الاستقلال عام 1956. إذ يعتقد السودانيون أنهم أكثر تقدماً في مجال الديمقراطية من كثير من الدول العربية والأفريقية. فقد عرفوا التعدد الحزبي الذي شمل حتى الحزب الشيوعي، كما انتصروا في انتفاضتين شعبيتين ضد نظم دكتاتورية، واعدوا النظام الديمقراطي. فهم يفضلون في حالة النكسة والتراجع عن الوضع الديمقراطي استخدام مصطلحات مثل "التحول الديمقراطي" أو "استعادة الديمقراطية". ولكن التجربة السودانية هذه المرة اختلفت كثيراً عن ذلك التاريخ، بسبب طبيعة النظام الحاكم، ووضعية الأحزاب الفاقدة لأي حيوية وخيال سياسيان، واختلال التركيبة السكانية، وأثار النزاعات المسلحة، وكثافة التدخلات الأجنبية. وحيال كل المشكلات الناجمة عن هذا الوضع المتشابك، وتعثر تحقق الطموحات العامة للسودانيين، أقامت السلطة القائمة نظاماً "أموقراطياً" بات يتحكم في تحديد مسار التطور السياسي السوداني. وهو لا يستخدم أساليب القمع الفجة بل يستند على بنية متكاملة من الترهيب والترغيب، ويهدف إلى إدارة الفراغ السياسي القائم وإلى تأييده في آن. ومن الواضح أن جهاز الأمن هو الأكثر حداثة والأحسن تنظيمياً، والأغنى بسبب الميزانية المفتوحة التي لا تخضع للمساءلة البرلمانية أو القانونية. وهكذا ينتشر الجهاز في كل مفاصل الخدمة المدنية والمجتمع عامة، مما يجعله قادراً على السيطرة والهيمنة أكثر من أي مؤسسة حكومية أو حزبية أخرى. وينطبق عليه، إلى حد ما، وجزئياً، التحليل السياسي التقليدي لدور الجيش في الحياة السياسية العربية.

مدخل

جاء نظام الإنفاذ الحالي إلى السلطة عام 1989 نتيجة لاستيلاء مجموعة عسكرية ومدنية مسلحة تنتمي للجبهة الوطنية الإسلامية (النسخة السودانية لتنظيم الإخوان المسلمين). وهذا يعني أن الانقلابيين تسلحوا بالإضافة إلى البنادق والدبابات، بايديولوجية صارمة وتنظيم حزبي حديدي، والأهم بالأدعاء بأنهم يحملون مشروعاً حضارياً يهدف إلى إعادة صياغة الإنسان السوداني بل وتغيير العالم. وبسبب هذه الغايات المثالية، لم يتوان النظام عن استخدام كل الوسائل القمعية لاحكام سيطرته على السلطة السياسية. وكان من أهم وأقوى الشعارات المرفوعة: اجتثاث أو قبح الحزبية والطائفية للأبد. لذلك استهل النظام عهده بحل الأحزاب والنقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني، واعتقال قياداتها وكوادرها. وتم فصل أعداد كبيرة من موظفي الخدمة المدنية الذين لا يدينون بالولاء للجبهة الإسلامية. وشهد السودان منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي هجرة جماعية لم يعرف الوطن طوال تاريخه الحديث مثيلاً لها، حيث يعيش الآن عشرات الألوف من السودانيين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية. وهذا يعني أحداث فراغ سياسي مقصود ومخطط له جيداً، لأن الذين بقوا حرموا من أبسط الحقوق، وعاشوا ظروف ملاحقة ومنع. ورغم الانفتاح النسبي الذي أعقب انقسام الحركة الإسلامية في نهاية عام 1999، إلا أن القوى السياسية المعارضة وجدت نفسها في حالة انهك وضعف وتشنت، ولم تتمكن من الاستفادة من الانفتاح لأسباب ذاتية بحتة.

حدث سعي داخلي متعرج نحو السلام، بدأ في التسعينات. إلا انه، وكنتيجة لعدة عوامل نذكر منها الانهك الذي أصاب الجميع جراء المواجهات العسكرية، واكتشاف النفط الوفير في الجنوب، وحاجة النظام لتجديد شرعيته، والضغوط الدولية، فقد تمكن المجتمع الدولي من فرض اتفاقية السلام الشامل في شباط/ فبراير 2005. وحملت بنود الاتفاقية استحقاقات قوية وواضحة في صالح التحول الديمقراطي، بل هي تكاد تربط مباشرة بين نجاح عملية السلام وسيرورة التحول الديمقراطي. ولكن لا القوى السياسية المعارضة ولا الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشريك الاصغر في الحكم ما كانا في مستوى التحديات. وجاء التقدم في اتجاه التحول الديمقراطي وتحقيق السلام بطيئا، واستطاع حزب المؤتمر الوطني – حزب النظام المهيمن – ان يضع المعوقات وان يمارس المؤامرات لتكريس شموليته في قناع جديد. ورغم ان المطلوب من القوى السياسية يبدو امرا سهلا، وهو ان تناضل من اجل تطبيق نصوص الاتفاقية المجمع عليها محليا ودوليا، الا أنها عجزت عن دفع عملية التحول الديمقراطي من خلال استنهاض جماهيرها وادراجها مجددا في العمل السياسي. ويظهر ان غياب القيادات الحزبية وانقطاع النشاط السياسي المنتظم، خلقا حالة من الركود واللامبالاة وانعدام الحماس والاحباط. من ناحية أخرى، نشط حزب المؤتمر الوطني الحاكم وسط هذا الفراغ السياسي مستغلا وجوده في السلطة. فهو الذي يسيطر على الاقتصاد من خلال البنوك والقروض والتسهيلات الائتمانية والرخص التجارية والاعفاءات الجمركية، يضاف الي ذلك احتكار عملية التوظيف والتعيينات، وبالذات في الوظائف الحساسة والشركات ذات المرتبات العالية، مثل النفط والاتصالات. وفي الوقت نفسه، ظلت وسائل الاعلام احتكارا خالصا للحزب لا يناقسه فيها حتى شريكه في السلطة، أي الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهكذا يسد النظام وحزبه كل منافذ الاصلاح السياسي الطبيعية. ومن الملاحظ ان المجال السياسي في السودان يعيش احتقانات وتوترات مستمرة.

تسبب هذا الفراغ السياسي وضعف الحياة الحزبية في عودة الانتماءات القبلية وانتعاش الميول الاثنية. وظهرت المجموعات القبلية في شكل حركات سياسية مسلحة. وبعد الوصول الي اتفاقيات سلام مع اغلبها، بدأت في التحول الي تنظيمات سياسية تمثل قبائل أو اقاليم معينة، وينقصها البعد القومي، اذ تكاد تكون مقصورة علي افراد هذه المجموعات الاثنية فقط. وهذه اتجاهات خطيرة تأتي علي حساب مستقبل الوحدة الوطنية والاندماج القومي.

لذلك، يقف السودان في مفترق طرق حقيقي، اذ تهدد الاوضاع الحالية وجود ووحدة البلاد نفسها. فقد اصبح الوجود الاجنبي كثيفا بعد الموافقة على دخول القوات الاممية الي اقليم دارفور المضطرب. ووافق مجلس الأمن على تدريب 26 الف عنصر من الجيش والشرطة، وان يكونوا في الاقليم قبل نهاية هذا العام. وقد نتج هذا التفريط في السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني بسبب محاولات النظام الدووية لعزل المعارضة وعدم اشراكها في القضايا المصيرية، لأن ذلك يعني الاعتراف بشرعية المعارضة وبوجودها، بينما النظام يرفض عودة الاحزاب باي شكل من الاشكال. لذلك، فضل النظام الوساطات الخارجية والتدخل في الشؤون الداخلية على التراجع عن اقضاء القوى السياسية المعارضة. ومن المتوقع ان يكون لهذا العامل الخارجي تأثيره القوي على التطورات السياسية المستقبلية. وعلى سبيل المثال، لن تكون الانتخابات القادمة بعيدة عن التلاعب أو التوجيه من الخارج.

تواجه عملية الاصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي تعقيدات عديدة: نظام حاكم عجز بعد 18 عاما عن الارتكاز على شرعية ما شعبية أو دستورية، أو على شرعية الانجاز. وهو يلجأ بالتالي لاساليب متجددة في توظيف الاجهزة الامنية ويعتمد عليها كلية في التعامل والتفاعل مع الجماهير. وهناك قيادات وزعامات سياسية تقليدية انتهت عمرها الافتراضي، وقيادات أخرى

حديثه، ولكنها نخبة منعزلة تماما عن أي قواعد. ولم تعد الجماهير تحمل آمالا كثيرة في المستقبل حين تراه بعيون الحاضر.

1 - خلفية تاريخية للإصلاح السياسي

يواجه السودان الموحد الآن صعوبات خطيرة، ليس بسبب الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية، وضعف القوى والأحزاب السياسية فقط، ولكن بسبب تاريخ الدولة السودانية الذي لم ينجح في تحقيق الوحدة الوطنية أو بناء الدولة الوطنية الموحدة المتعددة الثقافات. فهناك عجز ذاتي في الداخل، تضافرت معه عوامل خارجية عديدة سالية، مما يعني توجه البلاد نحو التفكك. وقد ورث السودان مشكلات ظاهرة وأخرى كامنة بحكم التكوين نفسه. فهو كيان سياسي وإداري حديث يعود إلى الحكم التركي المصري (1821-1885)، إذ يرجع البعض وجود السودان بشكله غير التقليدي القديم، أي كمجموعات قبلية وتحالفات عشائرية، أو كونفدرالية تجارية مثل سلطنة الفونج (1504 - 1821)، إلى محاولة محمد علي باشا حكم السودان ككيان سياسي موحد، له حدود واضحة وسلطة مركزية. ورغم أهداف محمد علي باشا الاستعمارية، إلا أنه حاول أحداث تغييرات جديدة في هذا الكيان الهلامي لكي يجعل حملته على السودان مجدية اقتصاديا واستراتيجيا. وأصبح للسودان منذئذ حدوده الإدارية، وتم تقسيمه إلى مديريات. وقبل ذلك، كان الكتاب يصفون السودان بأنه مجرد تعبير جغرافي.

استطاعت الثورة المهديّة (1881-1898) إسقاط الحكم التركي مستفيدة من أخطاء كثيرة، مثل سوء الإدارة، والظلم، ومقاومة المواطنين المتزايدة للفساد والنظام الضرائبي المهين وغير العادل. وقد مثلت المهديّة نموذجا "غريبا" في محيطها الجغرافي، لذلك واجهت مواقف عدائية من دول الجوار. وكان لا بد أن تتحول إلى دولة "جهادية" حسب تعبيرها، أو دولة في حالة استعداد عسكري أو طوارئ باستمرار لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وأسس الخليفة عبدالله الذي خلف المهدي في الحكم، (وكان المهدي قد توفي في نفس عام فتح الخرطوم 1885)، دولة كان هدفها الرئيسي وحدة البلاد ونشر الدعوة الدينية. لذلك لجأ الخليفة عبدالله لنظام مركزي صارم وقاس. ورغم الطابع الديني التوحيدي والمساواتي للثورة المهديّة، إلا أن نظام حكم الخليفة شهد إنحيازات واضحة، مثل تربيته لبعض القبائل وإبعاد قبائل أخرى. وكان من نتائج هذه السياسة تزايد الولاء القبلي وتراجع الشعور القومي-الديني الذي جمع السودانيين تحت راية المهديّة في بدايات الدعوة. ولكن هذا التشرذم القبلي أخذ شكلا متميزا يمكن أن نرى ملامحه في الصراعات الإثنية التي تعم السودان حتى الآن.

لذلك، وعند قدوم طلائع جيش الحكم الثنائي (1898)، كان من الطبيعي ألا تجد بوجهها مقاومة شعبية تذكر. فقد انفض الشعب عن المهديّة، بالإضافة إلى الإنهاك الذي أصاب جماعات عديدة من القبائل بسبب الحروب المستمرة. وتم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي عقب هزيمة كرري (شمال أم درمان) عام 1898. وفي كانون الثاني/يناير 1899 وقع اللورد كرومر وبطرس غالي على الاتفاقية البريطانية - المصرية لحكم السودان، أو ما سمي بالحكم الثنائي. وعلى ضوء الاتفاقية، أصبح اللورد كتشنر حاكما عاما للسودان، وقد منحه الاتفاقية سلطات واسعة، وقام ببناء جهاز إداري مسنود بقوة عسكرية قمعية. وقد أضاف البريطانيون إلى ذلك نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule)، والذي يعني الاهتمام بشيوخ القبائل وتثبيت العلاقات القبلية والعشائرية، بالإضافة إلى رجال الطرق الصوفية. فقد تم تفويض كثير من السلطات المحلية إلى هذه العناصر

التقليدية التي تنتشر في كل اركان السودان. ويمكن القول بان هذه التشكيلات التقليدية استمرت في الساحة السياسية السودانية حتى اليوم.

من ناحية اخرى، كانت الطبقة الوسطى مازالت جنينية. فقد تخرجت اعداد محدودة من المدارس الحديثة التي أنشأها البريطانيون، وعلى قمتها كلية غردون التذكارية. وتكونت تدريجياً، فئة اجتماعية جديدة من الموظفين والخريجين، بالإضافة إلى نمو النشاط التجاري. وازدادت إعداد التجار الوطنيين رغم سيطرة بعض الأجانب على التجارة الخارجية أو تجارة الصادر. واتسم الحكم الثنائي بنظام سياسي وإداري هرمي على رأسه الحاكم العام - كما اسلفنا- يساعده موظفون مصريون في وظائف إدارية دنيا مثل المأمير ونواب المأمير، مع وجود قوات عسكرية مصرية. وقد حاول البريطانيون الاستفادة من الخريجين السودانيين، ولكن ثورة 1924 مثلت انتكاسة في هذه العلاقة. إذ عاد البريطانيون إلى التعاون الوثيق مع الإدارة الأهلية وأقصوا المتعلمين السودانيين وظهروا تجاههم عدم ثقة واضحة.

ومع تزايد أعداد المتعلمين، صحت مخاوف البريطانيين. فقد شرع المتعلمون في تنظيم أنفسهم والاهتمام بالقضايا الوطنية. وكانت البداية قيام أندية الخريجين في المدن المختلفة. ثم في عام 1936 أعلن رسمياً قيام مؤتمر الخريجين. ورحبت الإدارة البريطانية بالكيان الجديد على أن يبقى نشاطه ثقافياً فقط. ولكن المؤتمر تقدم بعد فترة قصيرة، عام 1942، بمذكرة تحتوي مطالب وطنية، وقدم نفسه كمتحدث باسم الشعب السوداني. رفضت الإدارة الاستعمارية هذا الموقف، ولم تقبل المذكرة باعتبار أن الخريجين لا يمثلون غير أنفسهم ولا يحق لهم التحدث نيابة عن الشعب. ولكن الإدارة تراجعت حين بدأ التفكير في التطور السياسي التدريجي لحكم ذاتي يعطي السودانيين حق حكم أنفسهم. وقد كان البريطانيون يفضلون أن يقوم بالمهمة سودانيون معتدلون، حسب تعبيرهم. واعتبروا شكل مؤتمر الخريجين إبطاً جيداً لتدريب السودانيين على الحكم. وهكذا مثل مؤتمر الخريجين المنابع الأولى لظهور سياسيين كونوا لاحقاً الأحزاب السودانية.

قرر المسؤولون البريطانيون البحث عن سبل مضمونة لمشاركة السودانيين في حكم وادارة البلاد من خلال العناصر "المعتدلة". وكان إعلان قيام المجلس الاستشاري لشمال السودان في عام 1943 تماشياً مع هذه السياسية الجديدة. ولكن الخريجون رأوا في قيام المجلس الاستشاري خطة لإبعادهم عن ميدان السياسة، خاصة وان المجلس لم تكن له صلاحيات تشريعية كما يتضح من اسمه. كما استبعد الجنوب من اختصاصات الأعضاء، فلم يكن لهم الحق في مناقشة الموضوعات الخاصة به. واستمر المجلس اربع سنوات دون أن تكون له انجازات مميزة. ثم اتجهت الإدارة البريطانية نحو شكل أكثر اقناعاً. ويكتب احد الباحثين في هذا الشأن "وفي عام 1948، جاءت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي كمحطة وسطى في اتجاه الديمقراطية الليبرالية. فالمجلس التنفيذي (بمناوبة وزراء) كان نصفه من البريطانيين والنصف الاخر من السودانيين" (1). ولكن مقاطعة الخريجين أضعفت دوره وقيمتة السياسية.

بدأت الحركة السياسية السودانية تتشكل منذ ذلك الحين وأخذت الملامح التي لازمتها حتى اليوم، وبالذات فيما يتعلق بعلاقة الدين بالسياسة. إذا نلاحظ ارتباط الأحزاب منذ نشأتها بالطوائف الدينية وتحديدًا بالختمية والانصار (المهدية). فقد ادركت الانتلجنسيا السودانية عدم قدرتها على الوصول إلى القواعد الجماهيرية في الريف والبوادي والقرى إلا من خلال تحالف مع الطرق الدينية التي تصل إلى كل بقاع السودان. ومن هنا جاءت الصفقة السياسية التاريخية، وهي أن تقدم النخب السياسية الأفكار والقدرات التنظيمية، مقابل أن تساندها جماهير الطوائف الدينية. ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا الأحزاب العقائدية الصغيرة مثل الشيوعيين والاخوان المسلمين والبعثيين والناصريين، ولكنهم عجزوا عن الامتداد الى جماهير واسعة خارج المدن والمناطق

الحضرية. وجاءت جميع البرلمانات منذ الحكم الذاتي عام 1953، مروراً بالاستقلال في 1956، وحتى برلمان الديمقراطية الثالثة والأخيرة 1986-1989، تعبيراً عن هذه المعادلة والعلاقة. فقد احتكر الحزبان التقليديان الكبيران، حزب الأمة (بمساندة الانصار) والاتحادي الديمقراطي (أو الوطني الاتحادي سابقاً، بمساندة طائفة الختمية)، السلطة السياسية.

ظلت التجارب البرلمانية- والتي نطلق عليها تجاوزاً الديمقراطية- عاجزة عن تحقيق أسس قيام ديمقراطية مستدامة. فقد فشلت الأحزاب في كتابة دستور دائم. فعلى رغم انتخاب أكثر من جمعية تأسيسية، لم تتفق الأحزاب على الدستور الدائم للسودان. وينقطع عمل الجمعية التأسيسية دائماً بسبب حدوث انقلابات عسكرية، وهذا ما اصطلح على تسميته بالحلقة المفرغة (Vicious Circle) في السياسة السودانية، والذي نتج عنه عدم الاستقرار واضطراب الدولة الوطنية. ونجم هذا الصراع والاستقرار من الفجوة الفاصلة بين القوى الحديثة والقوى التقليدية، حيث لم تستطع الأولى أن تتحول إلى حركات شعبية ذات تأييد جماهيري واسع. وحكمت هذه الثنائية المقلقة التطور السياسي في السودان.

وتتحمل الأحزاب التقليدية، بحكم تكوينها وفكرها، مسؤولية قيام هذه الانقلابات، حيث لا يمكن اعادتها إلى طموح الأحزاب العقائدية الصغيرة فحسب. فقد تساءل البعض حول كفاءة وقدرة الأحزاب السودانية على ترسيخ ديمقراطية مستدامة. فالأحزاب لم تقم على برنامج سياسي وأيديولوجية محددة، ولكنها اعتمدت على تأييد القبائل والعشائر والطرق الصوفية. وقد ساعد البريطانيون في الماضي على استمرارية هذه التكوينات التقليدية بسبب النظام الإداري المتبع خلال الفترة الاستعمارية. وجاءت جميع البرلمانات تحوي غالبية كاسحة من رجال الدين وزعماء القبائل، خاصة في الدوائر الريفية التي لم تستطع القوى الحديثة اختراقها. وقد لجأت القوى الحديثة إلى المطالبة بإدخال تعديلات في قانون الانتخابات تسمح بتخصيص دوائر للخريجين. وقبلت الأحزاب التقليدية بهذا موقف لكي يسمح بقدر محدود من مشاركة القوى الحديثة دون أن يهدد ذلك الأغلبية، بالإضافة إلى اطمئنان هذه الأحزاب لإمكانية أن تطرح بعض خريجيها للمنافسة في الدوائر المخصصة للخريجين. وخصصت بالفعل دوائر للخريجين ولكنها لم تغير من الطابع المحافظ والتقليدي للبرلمانات المتعاقبة. فقد كانت القرارات تمرر بالأغلبية الميكانيكية دون أن تؤثر في نتائجها الأصوات القليلة المعارضة التي حصلت عليها القوى الحديثة.

وقد اضرت حقبة النميري (1969-1985) بعملية الإصلاح السياسي والحزبي والتحول الديمقراطي، لمنعها عمل الأحزاب والنقابات ومحاولة حظر نشاطها تماماً، رغم ان الجامعات والمعاهد العليا حاولت ممارسة النشاط السياسي بالتحايل من خلال انتخابات الاتحادات الطلابية. وتسبب الحكم الفردي وأجهزة الامن، مطلقة السلطة، في إضعاف الوعي السياسي وإيقاف تطوره مما سيؤثر لاحقاً على مسيرة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والحزبي. فقد غابت هذه الأحزاب لمدة ستة عشر عاماً عن الساحة السياسية وعن الاحتكاك المباشر بالجماهير. ولكن رغم ذلك، استطاع الشعب السوداني الإطاحة بنميري في انتفاضة نيسان/ ابريل 1985. وتم ذلك بقيادة التجمع النقابي وانضمام الأحزاب ثم انحياز قطاعات من القوات المسلحة. وعادت البلاد إلى الديمقراطية الثالثة بعد انتخابات عام 1986، حيث فاز حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي بأغلبية مكنتهم من حكم السودان.

ولكن البلاد لم تنعم بالاستقرار السياسي، إذ انتهت التجربة الديمقراطية الثالثة بانقلاب 30 حزيران/ يونيو 1989 الذي قادته الجبهة القومية الإسلامية. وكان هذا الانقلاب مختلفاً عما سبقه، فقد خططت له الجبهة الإسلامية وجاء من البداية حاملاً أيديولوجيته الصارخة و أدوات

قمعية غير مسبوقه. وتساءل البعض بعد الانقلاب: هل فشلت نهائيا التجربة الديمقراطية في السودان أم أن هناك آمالا في أن يعي السودانيون دروس التاريخ السابق في ممارستهم للديمقراطية؟ ويرى بعض الباحثين أن الديمقراطية الثالثة لم تجد الفرصة الكافية لإنضاج جوانبها الايجابية وتأكيد جدارتها واستفادتها من دروس وخبرات التجارب الديمقراطية السابقة. فقد قامت القوى السياسية بمحاولات لصيانة التجربة مثل: المفاوضات لوقف الحرب الأهلية في الجنوب، واتفاق القوى السياسية والنقابية على البرنامج المرهلي، وتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، وتعديل قانون الانتخابات ليشمل القوى الحديثة. ولكنها من ناحية أخرى عجزت عن استيعاب التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة في المؤسسة النيابية بشكل متوازن، يعكس حقيقة دور هذه التنظيمات في الحياة العامة. ويضاف إلى ذلك أن ممارسات أحزاب القوى المهيمنة كانت مليئة بالمواقف الانتهازية وغير المبدئية، فهي لا تنفذ وعودها وبرامجها المعلنة أثناء الانتخابات. وقد عجزت الأحزاب التقليدية عن تطبيق المبادئ التي تقرها الديمقراطية الليبرالية مثل مدى الحريات المقبولة، لذلك كانت تضيق ذراعاً من الإضرابات والاحتجاجات، وتحاول تقييد حرية الصحافة والنقد.

يقال أن الديكتاتوريين لا يستطيعون الجلوس على رماحهم إلى الأبد! وهذا يعني انه لا بد لهم من البحث عن شرعية أخرى عوضا عما يسمى بالشرعية الثورية التي تبرر القمع والعنف لحماية الثورة. فقد الغى النظام الحالي بعد فترة بعض القوانين الاستثنائية، وشرع في عقد مؤتمرات اسمها مؤتمرات الحوار الوطني، واعتبرها صيغة لجمع السودانيين في نظام سياسي واحد له طابع قومي يتجاوز الانقسامات الحزبية. وقد تبنى النظام - متأثراً بالشكل الليبي - فكر نظام المؤتمرات، يرى فيها ديمقراطية مباشرة من اجل تحقيق مشاركة اكبر. ومن الواضح توجه النظام لإلغاء الأحزاب نهائياً في السودان رغم اختلاف التاريخ السوداني عن التاريخ السياسي الليبي. واستمر النظام في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي عام 1992 عن طريق التعيين الذي حاول تأصيله شرعياً باعتبار أن ولي الامر هو الذي يقوم باختيار اهل الحل والعقد والكفاءة. كما استشهد بعضهم بالموثوق الذي اباح الانتخابات، شريطة ألا تستعمل فيها الحيل والوسائل المردولة، ورأى بعض منظري النظام أن الواقع والتجربة في السودان اثبتا عدم احترام هذا الشرط ورفضوا بالتالي إجراء انتخابات، فجاء المجلس الوطني الثاني 1996-1999 بالتعيين أيضاً، واستطاع أن يجيز دستور 1998 الذي حاول ادخال إصلاحات في النظام السياسي ولكن على أن تكون موجهة ومضبوطة. فقد نص الدستور على إمكانية قيام احزاب متوالية، وقد أثارت كلمة "التوالي" جدلاً واسعاً لغموضها بينما هي شرط لقيام الحزب. وكان الغرض ضمان قيام احزاب غير معارضة. ويمكن اعتبار التطور ايجابياً فيما يخص الإصلاح السياسي، إذ انتقل النظام من مرحلة الحكم بالأوامر الجمهورية إلى نظام دستوري مهما كان منقوصاً.

2- السياسات المحلية ودور الأحزاب

جاءت اتفاقية السلام عام 2005 تفتح الباب لكثير من التحولات السياسية والدستورية. فقد دخلت الحركة الشعبية لتحرير السودان كشريك في الحكم مع حزب المؤتمر الوطني، وهو التنظيم الذي استوعب الحركة الإسلامية في هذه المرحلة. ونصت الاتفاقية على فترة انتقالية تمتد ست سنوات يتم خلالها إجراء استفتاء في الجنوب حول الانفصال أو الوحدة، ثم في نهاية الفترة إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولي. لذلك، يمكن اعتبار الفترة التي يعيشها السودان الآن، هي تدشين لعملية تحول ديمقراطي تتسم بقدر كبير من الصراع مع نظام شمولي حكم بمفرده لأكثر من عقد ونصف العقد من الزمن. وهي فترة تمهد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي ستثبت شرعية النظام الذي ينتج عنها. وهي فترة انتقالية تنتهي باستفتاء يقرر مصير جنوب السودان، سواء بالوحدة أم الانفصال.

ومن المتوقع لذلك أن تكون فترة خصبة مليئة بالنشاط السياسي والصراع، خاصة وان حزب المؤتمر الوطني يسيطر على 52% من الحكومة والبرلمان وكل مؤسسات الحكم وفقاً للاتفاقية. وهذا يعني مواصلة هيمنته في ظل اتفاقية السلام الشامل المرعية دولياً واقليمياً. ورغم النقد الذي توجهه القوى السياسية المعارضة لبعض عيوب الاتفاقية، خاصة ثنائيتها أي عقدها بين طرفين فقط هما الحركة الشعبية والنظام، إلا أنها تمثل مرحلة جديدة مليئة بالأمال والتحديات في آن معاً. وإن تمكنت الأحزاب وقوى المجتمع المدني من قبول التحدي ثم انجاز تحولات ديمقراطية، وحيات واسعة، وتنمية متوازنة، فسيمثل ذلك الضمانة الحقيقية لاستدامة الديمقراطية وجعل الوحدة بين الشمال والجنوب جاذبة. مع شرط ان ينجح السودان في استثمار موارده البشرية والمادية المعطلة بعقلانية ومساواة.

يقرر بعض الباحثين أن الأحزاب في السودان تبدو وكأنها جزء طبيعي من التنظيم السياسي للمجتمع السوداني أو نظرة السودانيين للسياسة. والدليل على ذلك فشل كل النظم الدكتاتورية في القضاء على الأحزاب رغم القرارات الفوقية بحلها. فقد وصل النميري إلى حد قصف جزيرة "أبا" - معقل طائفة الأنصار وحزب الأمة - بالطائرات في آذار/ مارس 1970، ولكن بعد سقوط النميري وقيام انتخابات 1986، فاز حزب الأمة برئاسة زعيمه الصادق المهدي بالأغلبية، وأحرز 99 صوتاً مكنته من تشكيل الحكومة بالائتلاف مع الاتحاديين.

يتحفظ البعض على إعطاء الأحزاب السودانية صفة الحزب الحقيقي أو الحديث. فقد قامت هذه الأحزاب في اغلب الأحيان على علاقات اثنوية ودينية خلال حقبة الكفاح ضد الاستعمار. فلم يكن المطلوب من الأعضاء للانضمام للحزب، سوى كراهية الاستعمار والمطالبة بالغاء. لذلك، نجد أن الأحزاب التقليدية في السودان وجدت نفسها في متاهة وحيرة. فقد كان شعار أول رئيس حزب صاحب أغلبية يحكم السودان هو: تحرير لا تعمير! يقصد أن مهمتهم كقوى سياسية هي طرد الاستعمار وتحرير البلاد، وليس مطلوباً منهم التعمير أي التنمية. وبالفعل شهدت فترات الديمقراطية انحسار مشروعات التنمية، وانشغال الأحزاب بالمناورات والمكائد كي يضمن الحزب استمراره بكل الوسائل. وتسبب هذا الإهمال التنموي في تمرد المجموعات النائية على العاصمة. وظلت المناطق البعيدة تمثل الرصيد الثابت لهذه الأحزاب أو الدوائر المغلقة. وهذه علاقات تكاد تكون فوق التاريخ بمعنى أنها صالحة لكل زمان ومكان. فقد ظل الحزبان الكبيران التقليديان - بكل قصورهما - يكتسحان أي انتخابات مناصفة ويشكلان بالتوالي كل الحكومات المدنية بعد الاستقلال.

ولذلك، يمكن القول أن قضايا الإصلاحات الدستورية والقانونية، بالإضافة للإصلاح الحزبي، هي التي سوف تشغل الساحة في الفترة القادمة. وهي مرتبطة ومتكاملة ويصعب الفصل بينها أو تأجيل بعضها، إذ لا بد أن تنطلق معاً. وتفرض هذه الفترة ضرورة الالتزام بدستور 2005 وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل حرفياً وذلك رغم وجود ثغرات قد تفتح الباب امام فرض اوضاع معوقة للإصلاح من قبل شريكي الاتفاقية، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، مثل المادة (13) من الدستور و المادة (18) المقترحة في قانون الأحزاب الحالي. فقد منح القانون الدولة حق حل أو تحريم أي حزب لا يلتزم بالشروط المذكورة في المادة (13) البند (ب) الذي ينص على ألا يكون لأي حزب برنامج يتعارض مع اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي لسنة 2005.

والسؤال هو كيف تتعامل الأحزاب من اجل تحقيق إصلاح سياسي أو تحول ديمقراطي حسب ظروف ومعطيات هذه الفترة الانتقالية 2005-2011. هل ظهر في برامجها ومنابرها ونشاطاتها وأدبياتها ما يمكن أن يسرع في انجاز مهام التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية؟

-3- التعديلات القانونية الاساسية

بدأت التجربة الحزبية في السودان مع فترة الحكم الذاتي نتيجة اتفاقية تقرير المصير في 12 شباط / فبراير 1953. ولم تشر الاتفاقية، بصورة مباشرة في الدستور المؤقت، لحرية تكوين الأحزاب السياسية، بل قررت حرية تكوين الجمعيات والاتحادات. وحدث الموقف نفسه في دستوري 1956 و1964 حسب المادة (5) في الدستورين، أي الإقرار الضمني بحق تكوين الأحزاب السياسية بصورة غير مباشرة. ولكن تراث الممارسة الحزبية نفسه، حيث عملت الأحزاب بحرية ورسخت الكثير من حقوقها، هو الذي أبرز ضرورة التقنين. لذلك، نصت المادة (34) من دستور 1968 على حق تكوين الأحزاب والنقابات. كما كفل الدستور الانتقالي لعام 1985 المعدل عام 1987، في المادة السابعة، التعددية الحزبية مشروطة بالالتزام بالوسائل الواردة في الدستور المذكور، مثل ترسيخ النظام الدستوري واستقلال القضاء والخدمة العامة وسيادة حكم القانون والديمقراطية النيابية وكفالة الحريات الأساسية. بعد فترة من حظر التنظيمات تحت النظام الحالي، صدر قانون تنظيم التوالي السياسي عام 1998، والذي أثار كثيرا من الجدل. لذلك، وفور الانفصال بين الرئيس الحالي والشيخ حسن الترابي، تم استبدال القانون بأخر جديد هو قانون التنظيمات والأحزاب السياسية. وقد أعطى هذا القانون الأحزاب سلطات واسعة، من بينها رفض تسجيل الحزب، مراجعة حسابات الحزب وتفتيش المستندات، إصدار اللوائح والقواعد والأوامر اللازمة لتنفيذ القانون، بالإضافة لسلطة حل الحزب وتجميد حساباته. ويعين رئيس الجمهورية (وهو رئيس المؤتمر الوطني) مسجّل الأحزاب. ويبدو أن الأحزاب الكبيرة المعارضة رفضت تسجيل نفسها لهذا السبب.

استمرت معارك المعارضة من اجل استرجاع الحق الكامل في حرية التنظيم والتعبير، وانتظرت طوال عقد ونصف العقد حتى عام 2005 حين وقعت اتفاقية السلام الشامل. ولكن الوضع لم يتغير. لذلك تعرضت اتفاقية السلام الشامل لكثير من النقد، إذا رأى البعض أنها تحل مشكلات الحرب الأهلية لكنها لن تحقق عملية النحول الديمقراطي. ورغم أن الدستور يبدو ديمقراطيا، إلا انه بعد عام ونيف لم تنطلق عملية التحول الديمقراطي بالسرعة والدرجة التي توقعها القوى السياسية. لذلك ارتفعت أصوات كثيرة، وجدت في بعض الأحيان تأييدا من الحركة الشعبية، الشريك الأكبر، تنادي بضرورة مطابقة القانون وبعض مواد دستور عام 1999 مع مضمون وروح الدستور الانتقالي لعام 2005. فقد أشارت لوجود كثير من التناقضات تقتضي ضرورة المراجعة الدستورية لرفعها.

تشكلت لجنة عشرية تضم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وممثلين لحكومة الوحدة الوطنية حسب الاتفاق الموقع بين الطرفين بالقاهرة. ومن مهام اللجنة تقديم مشاريع لتعديل قوانين الانتخابات، والأحزاب، والصحافة والمطبوعات، والنقابات، والامن الوطني. ورغم اتفاق الحكومة والتجمع الوطني على ضرورة ادخال كل التعديلات القانونية التي تجعل التحول الديمقراطي ممكناً وسريعاً، إلا أن المعارضة ظلت تشكو مما تسميه التباطؤ والمماطلة من قبل المؤتمر الوطني الحاكم.

يواجه الإصلاح السياسي مشكلة امتلاك الحزب الحاكم لأغلبية ميكانيكية تجعله واثقا من إجازة موافقه. ويلاحظ أن الحزب الحاكم يهدد القوى السياسية الأخرى ببرلمان شكل عن طريق التعيين، إلا انه حسب الأمر الواقع، صار الحكم الديمقراطي والشرعي لحسم أي خلاف. لذلك،

تتمنى الأحزاب قيام الانتخابات والاحتكام إلى الشعب من خلال صناديق الاقتراع، رغم أن استعدادتها ليست جيدة بسبب الانقسامات وضعف مصادر التمويل.

وبعد جدل طويل، شكلت المفوضية القومية للمراجعة الدستورية أربع لجان لمناقشة مشروعات القوانين المدرجة على جدول أعمالها تشمل لجنة دراسة قانون الأحزاب، لجنة حقوق الإنسان، ولجنة قانون مفوضية الخدمة العامة، بالإضافة إلى لجنة دراسة قانون المجلس القومي للغات. وأعلن البروفيسور عبد الله إدريس الرئيس المشترك للمفوضية أن هذه اللجنة ستختار رؤسائها وتقدم توصياتها للاجتماع العام، تمهيداً لتقديمها للبرلمان في دورة انعقاده الثانية. وقال أن كافة المتحدثين أكدوا على أهمية فتح قنوات اتصال مع القوى السياسية دون عزل منظمات المجتمع المدني. وأضاف في هذا الخصوص، أنه تم تقديم مقترحات تشمل الاتصال المباشر مع قادة الأحزاب السياسية ودعوتهم لمخاطبة المفوضية وتقديم وجهة نظر أحزابهم في القوانين التي ستناقشها المفوضية، بجانب عقد جلسات استماع مع منظمات المجتمع المدني، ودعوة كافة المواطنين لتقديم مقترحات مكتوبة، وذلك بهدف الوصول إلى حد أدنى من الإجماع الوطني حول مشروعات القوانين المذكورة.

وقال الرئيس المشترك انه قد دار حديث داخل المفوضية عن أهمية إحداث حراك سياسي لمناقشة مشروعات القوانين من خلال أجهزة الإعلام والندوات ومراكز البحوث. إلى ذلك، اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان انعقاد المفوضية بداية جيدة يجب أن تحظى باهتمام الجميع. وناشد نائب الأمين العام للحركة، عضو المفوضية، كافة المهتمين بتطوير اللغات القومية إعطاء قانون تطوير وترقية اللغات أهمية خاصة، قائلاً أن المسألة الثقافية كانت واحدة من أسباب الحرب ونحن نريد أن تحدث نقلة جديدة ومصالحة في المجتمع.

يعتبر هذا القرار من أهم محاولات الإصلاح السياسي التي تطرحها السلطة في استباق للقوى السياسية الأخرى. وكانت البداية طرح النظام مشروع قانون الأحزاب دون مناقشته مسبقاً مع الأحزاب المعنية. وسارعت الأحزاب المعارضة الى تشكيل لجنة من بين أعضائها في البرلمان لوضع رؤية موحدة حول قانون الأحزاب تقدم في مذكرة تفصيلية .

نشطت القوى السياسية في مناقشة تعديل القوانين لتتوافق مع الدستور الانتقالي للبلاد بغاية الخروج بقوانين مجازة بإجماع قومي، مما يتطلب العمل على إلغاء أو تعديل بعضها، مثل المادة (79) من قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالحجز والحبس، إضافة إلى مواد أخرى خاصة بالتفتيش وصفت ب "الأسوء في تاريخ السودان الحديث"، كقانون مكافحة غسيل الأموال، الذي يعين المدعي العام رئيساً للجنة الإدارية لمكافحة غسيل الأموال، الامر الذي يجعله مبلّغاً سلفاً عن أية إجراءات.

وحول دعوة الأحزاب في المعارضة للمشاركة والإسهام الإيجابي في أعمال المفوضية، اعتبر نائب الأمين العام لحزب الأمة القومي أن آلية اتخاذ القرار بالمفوضية القومية للمراجعة الدستورية وفقاً لنسب اتفاقية نيفاشا من شأنها أن تكرر تمرير الرأي الأحادي للمؤتمر الوطني. وقال أن القضايا الكبيرة لا تجاز بالأغلبية الميكانيكية في البرلمان. وأضاف أن ما تعرض له المواطنون من قمع في المسيرات السلمية الأخيرة ضد زيادات الاسعار يشير إلى انتهاك واضح للدستور. ومن جهته، دعا نائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي إلى تكوين حكومة وحدة وطنية انتقالية عاجلة لوضع حل جذري لمشاكل البلاد كافة، ومن ثم اقتراح القوانين الملزمة للتحول الديمقراطي.

أ - قانون الأحزاب والتحول الديمقراطي

انتقد نائب رئيس الحزب الاتحادي المادة (18) التي تحل الحزب حال تفويض الدستور، واكد أن الخطوة تمهد لنظام شمولي قادم. وفي السياق ذاته، لم تجد مطالب القوى السياسية بشطب تسجيل التنظيمات السياسية القبول عند قادة المؤتمر الوطني والتنظيمات نفسها.

أثار قانون الأحزاب جدلاً واسعاً حتى خارج الأحزاب التي يعنيها الأمر مباشرة. فقد كانت التساؤلات حول جدوى ومبررات تشريع قانون للأحزاب تذهب بعيداً في تأكيد حرية التنظيم والتعبير، خاصة وأن البعض يخشى فوضى الأحزاب والقيادات الفاسدة ومصادر التمويل غير المعلومة. ولكن الطرف المعارض يتساءل عما إذا كان وجود قانون يحول تلك الأحزاب إلى أحزاب ديمقراطية أو يمنع أن تكون هذه الأحزاب فروعاً أو امتداداً لأحزاب أجنبية، أو ألا تكون مصادر تمويلها غير معروفة أو أن تحصل على امتيازات في أي نوع.

أما الرأي المؤيد فيعتقد أن أهم مشكلات ضعف المؤسساتية هو عدم وجود قانون ينظم تسجيل الأحزاب في إطار متطلبات النظام الديمقراطي التعددي، ويعطي الحزب شخصيته الاعتبارية القانونية، ويحفظ له اسمه، ويعترف بقياداته المنتخبة، ويضمن الانتخابات الدورية لأجهزة الحزب ويضمن شفافية إيرادات ومنصرفات الحزب... فقد حدثت الانشقاقات في معظم الأحزاب السودانية دون أن يتضح من هو الحزب الأصلي ومن هو الجناح المنشق عنه؟ وعادة ما تحتفظ كل الأجنحة باسم الحزب الأصلي، مما يحدث لبساً بين الناس، خاصة عند ممارسة الحقوق الانتخابية. فالمرشح يستطيع أن يترشح باسم الحزب دون إذن من قيادته، مما يؤدي إلى تعدد المرشحين في بعض الدوائر. وهذا ما حدث للحزب الاتحادي الديمقراطي في انتخابات 1986، مما أفقده عدداً من الدوائر المضمونة، وذلك لأن لجنة الانتخابات تتعامل مع المرشحين كأفراد وليس مع الأحزاب، لأن الأخيرة لا تملك وضعاً قانونياً. كما يصعب تسجيل ممتلكات الأحزاب باسم الحزب، ولا يستطيع فتح حسابات بالبنوك. وعادة ما تلجأ الأحزاب إلى تسجيل ممتلكاتها باسم شخص موثوق فيه أو أشخاص. وقد يسبب هذا الوضع خلافات ومشاكل. كما أن هذا الوضع لم يمنع النظم الدكتاتورية من مصادرة ممتلكات وأموال الحزب.

اعتبرت الأحزاب المعارضة أن بعض المواد تمثل وصاية على الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال الفقرة (ب) التي تجبر الأحزاب على تقديم حسابات شاملة لكل الموارد والمصروفات للمراجعة القانونية. وهذا يفترض أن يكون تحت رقابة الأعضاء فقط، خاصة إذا علمنا بان مجلس شؤون الأحزاب لا يمتلك سلطات عقابية بل تقتصر سلطته على التسجيل والمراقبة.

أجاز مجلس الوزراء قانون الأحزاب لعام 2006 ودون جملة ملاحظات أبرزها استثناء الأحزاب المسجلة من التسجيل، وإعفاء الأحزاب التاريخية من شرط التسجيل والاكتفاء بتقديم مستندات. وترك قرار حل الحزب أو تجميده إلى المحكمة الدستورية.

ب- النظام الانتخابي

ومن أبرز ملامح مشروع القانون الجديد اعتماد النظام المختلط القائم على أساس الترشيح الفردي والقوائم، أي التمثيل النسبي. فقد ثبت، حسب التجارب الانتخابية السابقة، أن النظام الفردي له سلبيات عديدة، تجعله في بعض الأحيان غير ديمقراطي. ورفض المشروع تخصيص دوائر للخريجين أو العمال أو المزارعين، لأنها تعطي بعض الناخبين أكثر من صوت واحد. وأشار المشروع إلى ضرورة الوصول إلى طريقة تمثيل المرأة سواءاً عن طريق الكوتا أو إلزام الأحزاب بتخصيص عدد من المقاعد للمرأة.

يلاحظ أن المشروع حين طرح للمناقشة وجد قبولاً على أمل أن يحقق الاستقرار لأنه يحاول تمثيل كل الفئات. خاصة وان فكرة الانتخابات بالقوائم جديدة ولم تطبق في أي من الانتخابات السابقة. ولكن المشروع طرح نظام القائمة على مستوى الولايات فقط وليس على المستوى القومي. وقد اهتم بعض المناقشين للمشروع بمسألة ضعف المشاركة في الانتخابات، ففي الانتخابات الأخيرة عام 1986 مارس ثلاثة ملايين ناخب فقط من أصل 25 مليوناً حقهم الانتخابي. وقد اقترح البعض سن قانون يجعل المشاركة في التصويت إجبارية.

ج- مفوضية حقوق الانسان

نص الدستور الانتقالي في المادة (142) على قيام مفوضية لحقوق الانسان. هذا، وقد سبق تشكيل مفوضية حقوق الإنسان نقاش واسع ركز على ضرورة استقلالية المفوضية في كل الجوانب السياسية والمالية، وان تتمسك بمبادئ باريس لحقوق الإنسان. وفي حلقة نقاش حول مشروع قانون مفوضية حقوق الإنسان (2006/10/18) تم عرض المواد الأساسية. وأبان المشروع انه في ما عدا حالات التلبس، لا يجوز اعتقال أو اتخاذ أي إجراءات جنائية أو مدنية في مواجهة رئيس المفوضية أو نائبه أو الأعضاء، بسبب عمل يتعلق بأداء واجباتهم الموكلة إليهم بموجب أحكام هذا القانون، إلا بعد الحصول على إذن كتابي من رئاسة الجمهورية. كما أشار إلى أن موازنة المفوضية تكون مستقلة.

أوصت اللجنة، بناء على توصيات الورشة، ببعض التعديلات على المادة (9) من الفصل الثالث والتي تحدد اختصاصات المفوضية. فقد تم إدخال فقرة تقول: "منح المفوضية المبادرة في التشريعات وتقديم الدراسات والتوصيات التي تهدف إلى اتساق القوانين والتدابير الإدارية مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان". وفي فقرة أخرى جديدة نقرأ: "لفت نظر السلطات المختصة ذات الصلة فيما يتصل بالانتهاكات التي تحدث في مجال حقوق الإنسان ووقف تلك الانتهاكات". ولم توافق اللجنة على اعتبار إحدى مهام المفوضية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال السنوات السابقة، وذلك لان اتفاقية السلام الشامل أسقطت المحاسبة بأثر رجعي. ولكن نلاحظ أن اللجنة أسقطت فقرة تقول: "اطلاق عملية شاملة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وتضميد الجراح من اجل تحقيق التوافق الوطني والتعايش السلمي". وبرر المشرع ذلك بأن هذه المهمة من اختصاص حكومة الوحدة الوطنية وفقاً للدستور واتفاقية السلام الشامل.

د - قانون النقابات

استند الداعون لمراجعة قانون النقابات على المادة (40 - أ) من الدستور الانتقالي التي تكفل الحق الديمقراطي لأي فرد في الانتماء إلى التنظيمات أو الاتحادات، وبالتالي تكوين أي تنظيم يريد بكل حرية. وقد تضمنت اتفاقية السلام الشامل واتفاقية القاهرة، الاعتراف بدور النقابات في تحقيق السلام والتحول الديمقراطي، والتأكيد على استقلاليتها وحرية نشاطها. ونصت الاتفاقيتان على إمكانية تقديم مشروعات قوانين جديدة تتناسب مع دستور الفترة الانتقالية. وقد اعتبر البعض قانون النقابات الحالي مخالفاً للدستور لأسباب عديدة منها قيام النقابة حسب المنشأة - مكان العمل - وليس وفق تنظيم المهنة، والتدخل الرسمي في الانتخابات أو عيوب إجراءات الانتخابات. وظل كثير من المهنيين والعاملين والموظفين يطالبون بنقابات جديدة باعتبار أن النقابات الحالية لا تمثلهم. وفي حالات كثيرة، شكل العاملون نقابات مستقلة اعتبروها هي الشرعية، مثل نقابة الأطباء ونقابة أساتذة جامعة الخرطوم.

انطلقت مبادرات تقودها الكتل البرلمانية المختلفة والقوى السياسية عموماً، تهدف إلى إدخال تعديلات أساسية في قانون النقابات الحالي. وتسعى هذه المجموعات إلى الاتفاق حول مشاريع قوانين أو مشروع واحد يشمل التعديلات التي يعتبرونها ضرورية لتأكيد حق التنظيم النقابي الديمقراطي الصحيح.

يقف حزب المؤتمر الوطني موقفاً يبدو مرناً، فهو يرى إمكانية تعديل القانون شريطة أن يمر ذلك من خلال "الدورة التشريعية الصحيحة" - حسب قول رئيس الهيئة البرلمانية للحزب في المجلس الوطني. وهذا قول يقصد به موافقة المجلس الوطني، حيث يضمن المؤتمر الوطني الأغلبية الميكانيكية، لان الاتفاقية منحت الحزب الحاكم نسبة 52% من مقاعد المجلس. وستحاول القوى السياسية الأخرى الضغط لتمرير التعديلات التي تراها ضرورية.

ه- قانون الامن

خضع قانون الامن منذ تاريخ اصداره عام 1973 لجملة من التعديلات وفق سياسة كل مرحلة. ثم تم الغاء وحل الجهاز عقب انتفاضة نيسان/ ابريل 1985 جراء التصعيد السياسي المضاد لعمل الجهاز من قبل القوى الحزبية، وأعيد مرة أخرى في فترة الديمقراطية الثالثة. وفي عهد الإنقاذ، لحقت به اربع تعديلات بعضها شكلي وبعضها الآخر جوهري، وتم عبرها إلغاء الاشراف القضائي عن القانون، ومددت فترات الاعتقال. وفي 2004 عدل اسم القانون لكي يسمى "قانون جهاز الامن والمخابرات الوطني"، وقد تم دمج الجهازين، الخاص بمراقبة العسكريين، والثاني المخصص للمدنيين وجمع المعلومات.

يلاحظ أن الملامح العامة لمشروع مسودة قانون الامن الوطني تلغي قانون الامن الوطني الحالي، وتحد من الصلاحيات الممنوحة للجهاز، وتقلص فترة الاعتقال لأسبوع واحد وبشروط. ويطالب القانون في الفصل الثاني بإنشاء مجلس استنادا على المادة (150/1) من الدستور، يسمى مجلس الامن الوطني القومي تكون الرئاسة فيه لرئيس الجمهورية. ويناط بالمجلس رسم السياسات والخطط الامنية العامة المتعلقة بحماية كيان الدولة الاقليمي، وتوجيه وإرشاد أجهزة الامن المختلفة في الدولة والتنسيق فيما بينها في مجال نشاطاتها وعلاقاتها ووضع الضوابط اللازمة لها، إضافة لتلقي التقارير الامنية من مختلف أجهزة الامن وتقويمها واصدار القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها، إلى جانب سلطة تشكيل لجنة فنية دائمة تمثل فيها كافة أجهزة الامن المختلفة. وأوكل للقانون الجديد تحديد تكوينها ومهامها. وبموجب هذا القانون، ينشأ جهاز للامن يسمى جهاز الامن الوطني القومي ويكون قوة نظامية مستقلة تحت الاشراف العام لمؤسسة الرئاسة ومراقبة الهيئة التشريعية القومية والقضاء. وتكون له جملة من الاختصاصات لا سيما حماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، إضافة للبحث والتحري اللازمين للكشف عن أي أوضاع أو وقائع أو نشاطات داخل البلاد أو خارجها، يكون من شأنها المساس بأمن الدولة، وذلك بما لا يتعارض مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقصر القانون السلطات الممنوحة للجهاز في الرقابة والتحري بما لا يتعارض مع الدستور القومي الانتقالي لسنة 2005.

حصر امين العديلية بالمؤتمر الشعبي انتقاداته للقانون بالمادة 31 بجميع فقراتها، التي تعطي جهاز الامن سلطة الاعتقال من يوم إلى تسعة اشهر. وأشار إلى أن اسوأ ما في القانون انه لا توجد سلطة رقابية عليه، وأن الاعتقال فيه يمكن أن يتم بمتوالية أي مرات عديدة متعاقبة. وأكد أن القانون يعتبر مخالفا لما جاء في دستور 1998 الذي منح الفرد الحق في البراءة والحرية. واطاف انه بواسطة المادة 31 فان قوانين الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي تعطل، ويظل قانون الامن هو السائد.

اتفقت كافة القوى السياسية، داخل السلطة وخارجها، وفي منظمات المجتمع المدني، على وضع قانون الامن الوطني ضمن أولويات القوانين المراد تعديلها في الفترة المقبلة ومواكبتها للدستور تماشياً مع الديمقراطية. ويستبعد مراقبون أن يُضمّن قانون الامن الوطني في قائمة القوانين التي سترفع للبرلمان، لا سيما وانه سيعزز على المؤتمر الوطني التخلي عن الجهاز الوحيد الذي يحميه والذي يعتبر العصا لاسكات صوت المعارضة.

وعقدت لجنة الامن و الدفاع الوطني بالمجلس الوطني، بالتعاون مع وحدة سيادة حكم القانون ببعثة الأمم المتحدة في السودان، ورشة عمل بعنوان "الرقابة البرلمانية على قطاعات الامن والدفاع". وقد ناقشت الورشة عدداً من القضايا تتعلق بأداء الاجهزة الامنية، والرقابة عليها، والقانون الذي يضبط هذا الاداء. ورغم الاختلافات، فقد اجمع المشاركون على ضرورة سيادة حكم القانون، وعلى ضرورة وجود أجهزة أمنية قوية تخضع للرقابة البرلمانية ولحكم القانون.

وفي هذا الاثناء صدر قرار بإلغاء النيابة الخاصة أو "نيابة الجرائم الموجهة"، وانشاء ثلاث نيابات متخصصة. ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام كان قد أسس بأمر وزير العدل في 1998/7/7. واعتبر هذا القرار مساساً باستقلالية القضاء. واتهمت الحكومة بمحاولة ترويع وارهاب المواطنين بإقامة المحاكم الخاصة. ورغم أن القانونيين والسياسيين قد رحبوا بالقرار كخطوة في طريق الإصلاح الديمقراطي، إلا أنهم اعتبروه نتيجة للضغوط الدولية، ولذلك يمكن للنظام أن يتحايل بسبب وجود محاكم متخصصة، وأنه يجب الاكتفاء بالمحاكم العادية.

أودع جهاز الامن والمخابرات الوطني قانون عمله منضدة النائب العام توطئة لاجازته ومن ثم عرضه على الأحزاب ومجلس الوزراء والبرلمان.

4- تعارض الدستور والقوانين

إن العقبة الكوؤد حقيقة – كما يقولون- هي التناقض بين الدستور الانتقالي لعام 2005 والذي أقر بوضوح شروط ومرتكزات التحول الديمقراطي، وبين ترسانة القوانين القمعية والشمولية التي بناها نظام الإنقاذ منذ انقلاب 30 حزيران / يونيو 1989. وأصبحت معركة تعديل القوانين لتتماشى مع روح ومضمون الدستور، هي أهم تحديات القوى الديمقراطية. وقد جعلت القوى الديمقراطية الممثلة في المجلس الوطني المعين ميداناً لإثارة هذه القضايا حين تُعرض عليه القوانين لإجازتها. ولكن تقسيم المقاعد حسب اتفاقية نيفاشا والذي يخصص 52% منها للمؤتمر الوطني الحاكم و 28% للحركة الشعبية و 20% لبقية القوى السياسية منها 12% للأحزاب الشمالية التي يمثلها التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، يجعل من الصعب تمرير قرارات لا ترغب فيها الحكومة. وكثيراً ما يلجأ المؤتمر الوطني الحاكم للتهديد باللجوء للتصويت- وهي طريقة ديمقراطية شكلياً- حين يتصاعد الخلاف. فحتى لو صوتت الحركة الشعبية، الشريك في السلطة، لصالح القوى المعارضة، تظل الأغلبية الميكانيكية لصالح المؤتمر الوطني.

لا يزال أكثر من 60 قانوناً في إنتظار إدخال التعديلات عليها بعد مرور كل تلك المدة على إجازة وسريان الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 2005، وعلى رأسها قوانين القوات المسلحة، الإجراءات الجنائية، الشرطة، الأمن الوطني، الانتخابات، الصحافة والمطبوعات، النقابات، والحكم المحلي.

أبدت المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان، "سيما سمر"، خلال زيارتها الى البلاد، ملاحظات حول اتفاقية السلام الشامل. فهي ترى إن الإتفاقيات ما زالت موجودة وسارية، ولكن تنفيذ بنودها الخاصة بالتحول الديمقراطي تتسم بالبطء. وأظهرت قلقها حيال إستمرار الاعتقال وسط السياسيين، والتضييق على حرية التعبير بإصدار الحكومة مراسيم بحظر النشر، فيما

تستمر ملاحقة وإعتقال الصحافيين لأيام واغلاق الصحف، ومنع الانشطة السياسية للحزب رغم اقتراب موعد الانتخابات.

فنتيجة للبطء في تعديل قانون الأمن الوطني، مازال جهاز الأمن الوطني يقوم بعمليات الإعتقال والتوقيف بدون محاكمة لمدد طويلة. وفي شهر تموز/ يوليو 2007 تم إعتقال السيد مبارك الفاضل المهدي رئيس حزب الامة (الاصلاح و التجديد) وبعض معاونيه، و 15 ضابطاً متقاعداً بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري. ولم توجه لهم تهمة، كما مُنع النشر في القضية. وتم إعتقال عدد من الصحفيين بسبب نشر انباء عن الصدام بين الشرطة والمواطنين في منطقة سد كجبار (شمال السودان).

فمن الواضح إن جهاز الأمن الوطني يمتلك سلطات استثنائية واسعة، خاصة مع غياب المساءلة عن تصرفاته، لأن ذلك يعتبر تدخلاً في شؤون سيادية عليا. ولم يكن غريباً أن يصرح وزير العدل، حين سئل عن الاعتقالات الاخيرة، بأنه قرأها في الصحف مثل الآخرين. فمن الواضح أن الجهاز القضائي قد تنازل أو نُزعت منه بعض مهامه وواجباته، وصارت من اختصاص جهاز الأمن. ويأتي القضاء والنيابة متأخرين في كثير من القضايا. وهذه من أهم معوقات التحول الديمقراطي، أي غياب حكم القانون، رغم الانفتاح السياسي النسبي مقارنة بفترة بداية نظام الإنقاذ في مطلع تسعينات القرن الماضي.

يعتبر جهاز الأمن الوطني أقوى المؤسسات وأكثرها تأثيراً في الحياة السياسية السودانية خلال السنوات الماضية. ويمكن القول بأن عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي مرتبطة بتغيير دور جهاز الأمن الوطني أو إخضاعه لنصوص الدستور الانتقالي لعام 2005. وهذه عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة. وذلك لأن النظام يعول عليه كثيراً ويعتمد على جهاز الامن أكثر من اعتماده على حزبه، المؤتمر الوطني. فالحزب عجز عن النزول الى الجماهير والعمل وسطها. ومن الواضح ان النظام تراجع عن فكرة امكانية مواجهة الاحزاب المعارضة والمختلفة سياسياً، وعاد مجدداً لإدخال السلطة في الصراع.

أ - ظاهرة الامنوقراطية

يمكن القول إن ظاهرة الامنوقراطية (Secucracy) تتحكم في تحديد مسار التطور السياسي السوداني. ونعني بالامنوقراطية وجود جهاز أمني قوي وحديث وفعال، لا يستخدم بالضرورة الاساليب القمعية التقليدية من تعذيب بدني وملاحقات، ولكنه يكتفي بأساليب ناعمة تتراوح بين الترغيب والترهيب. ويعود صعود دور الامنوقراطية الى الفراغ السياسي العريض، والى شلل الاحزاب التقليدية و التي تكاد صلاحيتها تنتهي (expired) ولم تعد قادرة على قيادة هذه المرحلة بسبب فقدانها للبرامج الملهمة والقيادات القوية ذات الخيال السياسي القادر على حل معضلات الواقع السوداني. ومن الواضح ان جهاز الامن هو الاكثر حداثة و الاحسن تنظيمياً، و الاغنى بسبب الميزانية المفتوحة و التي لا تخضع للمساءلة البرلمانية او القانونية. وينطبق عليه التحليل السياسي التقليدي لدور الجيش في الحياة السياسية العربية. فقد إعتبرت فئة الضباط في الخمسينات والستينات من القرن الماضي الاكثر حداثة وتنظيماً. ونظر اليها البعض ك "أنتلجنسيا ترندي الزي العسكري". فقد كانت طبيعة مهنتهم تفرض عليهم الانضباط، كما حصلوا على فرص تدريب في الخارج، بالاضافة لاستخدام آلات وأسلحة حديثة.

وهذه بالضبط وضعية جهاز الامن الوطني في السودان. فقد تقدم حسب المؤهلات والمواصفات التي يمتلكها ليملاً الفراغ السياسي. ومن المدهش انه لم يجد أي مقاومة، بل استطاع أن يتغلغل سليماً في التنظيمات السياسية. وصار من الطبيعي ان تلبي دعوات مدير جهاز الامن الوطني لإفطار رمضاني او حفل غنائي لفنان معارض عائد للوطن، أو حضور المؤتمرات الصحفية التي يعقدها مدير الجهاز في مناسبات مختلفة. وتملاً صورته وأخبار رحلاته ونشاطاته الصحف!

في حقبة الامنوقراطية الراهنة، لا يعمل الجهاز في الخفاء، فهو يعمل بعلانية وانتشار، ويسعى للتواصل مع الجماهير. إذ نقرأ إعلانات في الصحف تحمل ارقام هواتف للجهاز، يدعو فيها المواطنين للاتصال مباشرة لو كانت لهم شكاوي أو إستفسارات. ويقوم مدير الجهاز بمهام هي من اختصاص وزارة الخارجية، إذ يجري إتصالات بالدول ويقوم بوساطات إقليمية. ويبدو أن ملف أزمة دارفور وشرق السودان كان من إختصاص جهاز الأمن. فقد قام مديره بعقد لقاءات مع قادة الحركات المسلحة في دول الجوار وفي أوروبا. و أعلن عن تعاون وثيق بين جهاز الامن السوداني ووكالة المخابرات الامريكية (CIA) والمكتب الفدرالي للمخابرات الأمريكية (FBI) وتم تبادل الزيارات. وفي نيسان / ابريل 2006 ارسلت طائرة خاصة لنقل الوفد الامني السوداني، لإحكام الشراكة بين الدولتين، وتلطيف العلاقة بين الخرطوم وواشنطن. وكشف - لاحقاً- عن تبادل معلومات تخص مسألة محاربة الإرهاب في العالم.

يمكن متابعة وجود واثر جهاز الأمن الوطني في مجال الإعلام والاقتصاد. إذ توجد أكثر من خمس صحف ذات صلة بالجهاز، بالإضافة الى وكالة انباء نشطة ومنتشرة لديها القدرة على الوصول الى المعلومات والاخبار أكثر من الوكالة الحكومية، "سونا". ويرى البعض ان جهاز الأمن قد وصل الى مجال الفضائيات الجديدة في السودان. ومن ناحية اخرى، توجد شركات تعمل في الداخل والخارج، تثير طريقة عملها وتأسيسها الشكوك بأنها ذات صلة بالجهاز. ويضاف الى ذلك تجنيد الموظفين والطلاب والعمال والمهنيين للعمل كمتعاونين مع الجهاز في الميادين المختلفة. لذلك ينتشر الجهاز في كل مفاصل الخدمة المدنية والمجتمع عامة، مما يجعله قادراً على السيطرة والهيمنة أكثر من أي مؤسسة حكومية او حزبية اخرى.

5- الإصلاح الحزبي

كان لعيوب النشأة اثرها الواضح على تطور الأحزاب السودانية. فهناك المشكلات التكوينية الذي يصعب الفكك منها إذ نجد أن الأحزاب التي قامت على أساس طائفي وعشائري يستحيل عليها تغيير طبيعتها والإصلاح الكامل، فهذا انتحار سياسي. فقد انتهت محاولتان بالفشل، حين انقسم اسماعيل الازهري عن الحزب الاتحادي (برعاية طائفة الختمية) وكوّن الحزب الوطني الاتحادي. ولكنه عاد إلى حضن الطائفية التي رفضها وهاجمها. والمحاولة الثانية قادها الصادق المهدي حين انفصل الحزب تحت اسم حزب الأمة القومي. فهل يعني هذا حتمية هيمنة الطائفية على اكبر حزبين في السودان أم أن هناك طريقة للتجديد والإصلاح؟ حتى الآن عجزت هذه الأحزاب عن التجديد بدون انقسامات وفصل متبادل، بحيث أن كل جناح أو مجموعة يعتبر نفسه الاصل والآخر خارج أو مرتد أو منشق. وسبب هذه الظاهرة أن الاختلاف نادراً ما يرتكز على البرنامج أو الرؤى. فهناك صفة شخصية مستمرة للخلاف، غالباً ما ترتدي اقنعة تجعلها تبدو وكأنها خلافات موضوعية.

ويمكن إرجاع هذا العيب الذي تسبب في إضعاف هذه الأحزاب، إلى أنها نشأت اقرب إلى الجبهة الوطنية العريضة منها إلى الحزب أو التنظيم السياسي. فقد قادت الجماهير هذه الأحزاب كما اسلفنا - وجيشتها ضد الاستعمار الاجنبي، لذلك لم تكن تمثل طبقة معينة أو فئات اجتماعية اقتصادية محددة. وقد حققت أهدافها الاولى ومن أهمها جلاء المستعمر وانجاز الاستقلال التام - حسب تعبيرها. ولكنها عجزت عن تحقيق أهداف ما بعد الاستقلال، وعلى رأسها التنمية وبناء الوطنية الموحدة متعددة الثقافات.

وبعد تجارب فاشلة طوال نصف قرن، لا بد لهذه الأحزاب من أن تعيد ترتيب اوضاعها بصورة تتماشى مع التطورات والتحديات التي يعيشها السودان الآن. ومن أكثر الأمور الحاحاً على الأحزاب السودانية هي مسألة كيف تصبح احزاباً حديثة وديمقراطية؟

ترتفع الدعوات بأستمرار من اجل الإصلاح الحزبي، وتبدي الأحزاب رغبتها في إجراء إصلاحات داخلية، ولكن عملية الإصلاح لا تتم لأسباب ذاتية وموضوعية. فقد ترسخت القيادات وأصبح من الصعب تغييرها ديمقراطياً، إذ لا يتغير زعماء الأحزاب والامناء العاملين إلا بالوفاء أو الانشقاق. ففي حالة الأحزاب التقليدية، هنالك حق مكتسب. اما الأحزاب الحديثة والتي تسمى العقائدية، فقد أنتجت آليتها في الاختيار التي تضمن فوز الزعيم أو القائد التاريخي. وتفتقر الأحزاب إلى الكوادر المثقفة والمدربة، وتغيب القيادات الوسيطة التي تربط بين الرأس والقاعدة. وتتميز اغلب الأحزاب بالجمود الفكري. فالحرب الأهلية، والهجرات الداخلية والخارجية، والعولمة، كل هذه المعطيات تضع الأحزاب أمام مسؤولية جديدة. وتواجه الأحزاب السودانية الآن تحديات إعادة البناء، وضمان السلام، وتجنيد البلاد حلقة الانقلابات العسكرية، من خلال انجاز مهام التحول الديمقراطي كاملة. ويبدو أن الأحزاب السودانية قد ادركت هذه التحديات وبدأت في الاستعداد للمرحلة القادمة بإطلاق الإصلاح الحزبي. وهذه نماذج لمحاولات الاصلاح والمراجعة في الاحزاب الثلاث الكبرى.

أ - الحزب الاتحادي الديمقراطي

يعاني الحزب الاتحادي الديمقراطي من انشقاقات مستمرة تتفاقم مع غياب زعيم الحزب السيد محمد عثمان الميرغني. وكان الحزب قد اقر في دستوره المؤسسية في اتخاذ القرارات وذلك في مؤتمر المرجعية، المنعقد بالقاهرة خلال الفترة من 4-7 أيار/مايو 2004. ومع ذلك لم تتوقف الخلافات. واستمرت محاولات القيادة داخل وخارج السودان للتوصل إلى اتفاق ينهي هذا التدهور الذي سوف يضر بمستقبل وحدة الحزب. وفي هذا السياق انعقد اجتماع الإسكندرية في ايلول/ سبتمبر 2006 بحضور رئيس الحزب ونائبه وخمسة من القيادات العليا المؤثرة. وواجهت الاجتماع مشكلة مصدر القرار داخل الحزب، وهذه بالطبع عقدة الحزب في التعامل مع دور الزعيم الحزبي الروحي الذي يجمع بين الدين والسياسة، ولا يعتمد على مجرد كارزيمته الشخصية بل يمثل المرجعية الاولى والأخيرة. ويصبح الصراع حول إمكانية أن يتنازل رئيس الحزب عن بعض سلطاته المطلقة، وان يفوض للمكتب التنفيذي- حقيقة وليس شكلياً- الحق في اتخاذ القرار دون انتظار مباركة السيد الميرغني أو اشاراته، حين لا يرى توريط نفسه في قرارات غير صائبة.

كشف سخط الاتحاديين عن نفسه في التصريحات العلنية والاجتماعات الجانبية. فالاتحاديون نسوا وجود دستور للحزب أو هيكل تنظيمي، لأن الحزب، حسب وصف قيادي اتحادي في مقابلة صحفية، يعمل "بإشارة الرجل الواحد" ولا يحتاج احد لنصوص مكتوبة. إذ على سبيل المثال، تقرر المادة السابعة من الدستور اقتصار مهام المكتب التنفيذي المكون من عشرة أعضاء على تنفيذ قرارات المكتب السياسي، مع إدارة شؤون الحزب اليومية واعداد التقارير الدورية ورفعها للمكتب السياسي، على أن يرأس المكتب الامين العام للحزب. أما الواقع فيختلف تماماً عن النصوص المكتوبة في الدستور، ولا نجد أي اثر للتطبيق الصحيح. فالمكتب السياسي الذي يفترض أن يكون وفقاً لدستور الحزب أعلى سلطة سياسية، لم ينعقد سوى مرة واحدة قبل اربعة سنوات، ناقش وقتها الأوضاع في دارفور، وبالتالي تحولت صلاحيته، ودون ضابط، إلى المكتب التنفيذي الذي بات يجتمع دورياً للنظر في شؤون الحزب، ويتخذ القرارات التي تخص الوضع السياسي الداخلي وموقف الحزب تجاهها. وقد فجر هذا الامر الصدام مرات عديدة بين المكتب التنفيذي ونائب رئيس الحزب الذي لا يتردد في اظهار معارضته العلنية للتجاوزات المؤسسية وتجاوزات نص الدستور الحزبي. ويحاول نائب رئيس الحزب سد الفراغ الذي نتج عن غياب الفاعلية الحزبية بالمشاركة في الندوات والمنديات السياسية باسم الحزب، كما يفعل منافسه، حزب الأمة القومي وزعيمه السيد الصادق المهدي.

بادر بعض أعضاء الحزب في فرع بريطانيا مطلع تشرين الثاني / أكتوبر 2006 بتقديم مقترحات في شكل مذكرة من 21 بنداً، شملت الحلول للخروج من هذه الأزمة و أحداث إصلاح حقيقي في الحزب. وتم نقاش المذكرة بين القيادات الاتحادية وظهر اتفاق حول ضرورة انعقاد مؤتمر الحزب بسرعة، وتقرر أن يكون بعد شهر. ولكن يبدو أن صعوبات مالية تواجه انعقاده تتمثل في نفقات السفر والضيافة، لان المؤتمر لا بد أن يعقد في القاهرة أو خارج السودان بسبب غياب السيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب عن البلاد. وهذا يبين دور زعيم طائفة الختمية الدينية في إدارة الحزب. وسبق حدوث انقسامات داخل الحزب بسبب هذه الوضعية والعلاقة الحزبية غير الديمقراطية. ولكن يبدو أن الحزب لا قيمة له بدون الميرغني، ولذلك لم تجد مقترحات انعقاد المؤتمر بالسودان بغياب الميرغني تأييداً كبيراً.

قامت مجموعة من الاتحاديين المنشقين والمتمردين على أسلوب الميرغني بإعلان ما سمي بالحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد، والذي شمل ثلاثة تيارات وهي: تيار الهيئة العامة بقيادة الحاج مضوي محمد احمد وميرغني عبدالرحمن، وتيار المؤتمر الاستثنائي والتيار المنشق عن تيار الشريف الهندي الذي انشق بدوره قبل سنوات ويشترك في السلطة. وقد كوّن الحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد لجنة تنفيذية واجاز اللائحة الداخلية وهيكله اللجنة التنفيذية. اختتم الاجتماع الرابع للمكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي أعماله يوم 2006/12/4 بالقاهرة في ظل جدل كبير واختلاف في الرؤى حول بعض القضايا المطروحة على أجندة الاجتماع، كادت أن تؤدي إلى انقسامات جديدة داخل الحزب بعد اتهامات بسيطرة رئيس الحزب واتخاذ القرارات منفرداً. واصر الاجتماع بياناً ختامياً بحضور الميرغني رئيس الحزب ونوابه والأمين العام وقيادات الحزب المختلفة، أكد على ضرورة العمل من اجل تحقيق التحول الديمقراطي والعمل على توحيد الجبهة الداخلية، ونادى بصياغة جديدة للتجمع الوطني تواكب المرحلة المقبلة. كما دعا الاجتماع إلى الالتزام عبر التجمع بتنفيذ اتفاقية القاهرة والعمل على تنزيلها إلى أرض الواقع. وقر الاجتماع تكوين لجنة عليا للانتخابات، ومتابعة الإحصاء السكاني، وتكوين لجنة لمتابعة إستراتيجية الحزب في المرحلة المقبلة، واستمرار الجهود مع جميع الأطراف المعنية لحل أزمة دارفور.

ب-حزب الأمة القومي
ركز حزب الأمة القومي عقب عودة السيد الصادق المهدي رئيس الحزب وإمام طائفة الانصار على نشاط سياسي / ثقافي واحد مثل منتدى الصحافة والسياسة الاسبوعي، وعقد ورش عمل ناقشت قضايا مثل التجديد الديني، وازمة دارفور، ووضع المرأة واتفاقية سيداو... الخ، وذلك بالإضافة لبيانات وأوراق حول اتفاقية السلام. ويلاحظ أن الحزب يقوم بنشاط واسع مقارنة مع كل الأحزاب الأخرى، وذلك لأنه يسعى بصورة جادة ومثابرة إلى تغيير صورته كحزب طائفي وتقليدي. واستطاعت شخصية السيد الصادق الكارزمية أن تعطي هذا الانطباع. ولكن تبقى قواعد الحزب بعيدة عن مقولات ونظريات السيد الصادق. وهذه هي أزمة حزب الأمة القومي: التذبذب بين الحداثة والتقليدية. فمحاولة تأسيس حزب حديث يعني بالضرورة التخلي عن قواعده التي ترتبط به من خلال ولاء لا يحتاج إلى برامج أو ايديولوجيا جديدة.

من ناحية أخرى، ظل حزب الأمة طوال الفترة الماضية يواجه مشكلة وحدته وتماسكه. ورغم أن الحزب نجح في عقد مؤتمره العام في مطلع 2003، ولكن حدث انشقاق السيد مبارك المهدي، هو الأكبر الذي يشهده الحزب منذ خلاف عام 1968 بين جناحي السيد الصادق والامام الهادي المهدي. فمبارك المهدي ابن عم الصادق المهدي كان اقرب قيادات الحزب إليه طوال العقدين الماضيين. ويعتبر انضمامه للحكومة ضربة موجعة للسيد الصادق وللحزب. وجاءت أزمة دارفور لتزيد من مشكلات الحزب، خاصة في تأثيرها على ولاية كردفان، حيث تمردت

بعض قيادات الحزب على المركز. وتم طرد المخالفين ومن بينهم وزير العدل الحالي الذي سارع نظام الإنقاذ الوطني الى ضمه لحكومة الوحدة، وكأنه يمثل بطريقة ما توحّد حزب الأمة. استطاع النظام والحزب الحاكم التسبب بمشكلات لحزب الأمة. ويرى حزب الأمة في تحريك قضية جيش الأمة - وهي مجموعة الحزب المقاتلة ضمن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض اثناء العمل من الخارج - إحدى محاولات الضغط على الحزب لعدم ادماجه في النظام. ويقوم حزب الأمة هذه الأيام بمحاولات في الأقاليم والمدن المختلفة بقصد تنوير قواعده - حسب لغته - حول الأوضاع الراهنة. وفي رحلة إلى شرق السودان، أكد الحزب اتهامه لحزب المؤتمر الوطني بالسعي لتمزيق البلاد وتدمير النسيج الاجتماعي وممارسة اساليب خاطئة في العمل السياسي، أي محاولة اختراق الأحزاب الأخرى أو أحداث انقسامات وانشقاقات داخلية.

ج - الحزب الشيوعي السوداني

شهد الحزب الشيوعي السوداني انشقاقاً في عام 1999 خرجت منه مجموعة كوّنت حركة "حق"، أخذت على الحزب جموده وغياب الديمقراطية الداخلية. وفي الواقع، لم يعقد الحزب الشيوعي أي مؤتمر بعد المؤتمر الرابع عام 1967 وذلك على الرغم من إعلانه المستمر عن قرب موعد عقد المؤتمر الخامس، وعلى الرغم من أنه يعاني العديد من المشكلات. فقد حدث تملل واسع داخل صفوفه بعد انهيار المنظومة الاشتراكية في مطلع تسعينات القرن الماضي، وكان هذا الحدث يتطلب موقفاً واضحاً.

ويقول قياديون في الحزب الشيوعي ان المناقشة العامة التي اخترقت صفوف الحزب منذ 1991 قد لخصت بواسطة لجنة تحضيرية، وقدمت الى اللجنة المركزية التي ستنتشرها وترفقها في شكل وثائق للمؤتمر العام.

وبشأن الاتهامات الموجهة لقيادة الحزب بالسعي لتصفية الطابع الشيوعي للحزب من خلال تغيير اسمه وبرنامجه، قلل القيادي من اهمية ما أثير في هذا الشأن. وقال للصحافة أن تغيير الاسم لا يعني بالضرورة تغيير سمات الحزب ونظريته الأساسية، التي سيحتفظ بها "بطريقة جديدة مستنيرة".

د- حزب المؤتمر الشعبي

تكون هذا الحزب نتيجة لانشقاق الحركة الاسلامية نهاية عام 1999 أو ما سمي بالمفاصلة بين الشيخ حسن الترابي والمشير عمر حسن البشير. وكوّن الأخير مع مجموعة من الاسلاميين حزب المؤتمر الوطني الحاكم الحالي. ورغم ان المؤتمر الشعبي لا يمتلك أغلبية عددية، ولكنه الحزب الأكثر حركية، خاصة وسط الطلاب والنقابات والاتحادات المهنية. وقد بدأ استعدادا مبكرا للانتخابات، حيث يطوف الترابي الاقاليم، مما يضطر الحكومة لمنع بعض ندوات ولقاءات الحزب. ويسبب هذا السلوك حرجا للحكومة حين يأتي الحديث عن الحقوق المدنية. وللحزب صحيفة "رأي الشعب"، التي تقود حملات مستمرة لكشف فساد النظام وتجاوزاته في الميادين المختلفة. ويمكن القول - للمفارقة- ان المؤتمر الشعبي يكاد يكون الصوت المعارض الوحيد الذي تضع له السلطة اعتبارا.

6- التغييرات الاقتصادية وأثرها على الإصلاح السياسي

إن مقاربتنا تستند الى أن قضية الفقر والتنمية غير المتوازنة تفرض ضرورة الربط بين ثلاثية الديمقراطية والتنمية والسلام. وقد يكون من الصعب تحقيق تحول ديمقراطي مستدام دون انجاز تنمية حقيقية شاملة وتحقيق السلام في كل أرجاء البلاد. فهذه حزمة واحدة يصعب تجزئتها،

والقوى السياسية السودانية مطالبة بتبني برامج تشتمل على هذه القضايا، وأن تعمل بجدية على إنجازها معاً سواء كانت في السلطة أو المعارضة.

فالاقتصاد السوداني يعاني عامة الكثير من الصعوبات، مما اضعف قدرات القطاعات الصناعية والزراعية على الإنتاج. وهذا يعني وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل بين الشباب، وفي نفس الوقت يؤدي الى تدني متوسط دخل الفرد. ورغم الحذر في قبول التقارير الرسمية، فقد بين تقرير لوزارة الرعاية الاجتماعية، صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 "مستوى المعيشة". وقد اختارت الوزارة هذا المؤشر لتجنب مصطلح الفقر أو العوز. ويقول التقرير أن 27% من الأسر تعيش في مستوى معيشة عالٍ و 38% يعيشون بمستوى معيشة متوسط، و 35% يعيشون في مستوى معيشة منخفض. ولكن بعض الاقتصاديين يتحدث عن نسبة 96% في مناطق الريف، وبالذات في دارفور وكردفان (غرب السودان). وهناك اختلافات بين الريف والحضر، وبين شمال السودان وبقية مناطق السودان.

ينفتح الاقتصاد السوداني تدريجياً بعد فترة من العزلة بسبب صعوبات الفترة الماضية. وقد تحسن الوضع، نسبياً بعد بدء مفاوضات السلام ثم توقيع الاتفاقية. ففي خلال عام 2005 تم التوقيع على اتفاقية تمويل خارجي بلغت 1,2 مليار دولار هي عبارة عن قروض ومنح ومساعدات. ولكن الاقتصاد السوداني تعرض للعديد من العوائق خلال عام 2005، تجاوز القائمون على أمر الاقتصاد العديد منها، إلا إن بعض الصعاب لا زالت موجودة وأثرها ما زال ممتداً. ومن أهم هذه العقبات حدوث اختناقات بالموانئ نتيجة استيراد معدات لمشاريع ضخمة، مثل البترول وسد مروى، وتزامن ذلك مع وصول كميات كبيرة من الإغاثة لولايات دارفور عبر الموانئ، هذا مع زيادة حجم الطلب على العديد من السلع الاستراتيجية، كل ذلك أدى لتنامي حجم الواردات بصورة احدثت اضطراباً في قدرة السودان وبناء التحتية على الاستيعاب. وقد احدث ذلك أزمة كبيرة في النقل، مما أدى لارتفاع تكلفة ترحيل الطن من بورتسودان للخرطوم من 8 آلاف دينار إلى 20 ألف دينار، إي بزيادة بلغت 150%. ورغم جهود الدولة لفتح استيراد الشاحنات، إلا إن سعر الطن قد استقر في حدود 18 ألف دينار، ولم يتراجع إلى ما كان عليه في مطلع عام 2005. وإذا لم تتمكن الدولة من إحداث نقلة نوعية في قطاع السكة الحديد، فإن تكلفة الطن لن تعود أبداً لما كانت عليه، ويؤثر ذلك على أسعار السلع الاستراتيجية كما حدث لمادة السكر التي تجاوز الطلب عليها مليون طن في العام، وهذا يفوق إنتاج مصانع السكر مجتمعة، مما ادخل الدولة في حرج كبير بارتفاع أسعار السكر بنسبة 50% بسبب حدوث فجوة كبيرة بين الطلب الفعلي والمتوقع، وهذا يؤكد ضعف الخطط الموضوعية وعدم قراءة المستقبل بصورة صحيحة.

وكمثال على المشكلة نتناول ما جرى منذ بضع سنوات، عام 2005 مما بات قابلاً للقراءة، فقد شهد العام المذكور أزمة حادة في الغاز والجازولين، نتيجة إجراء الصيانة الدورية لمصفاة الخرطوم لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 100 ألف برميل يومياً. وكشفت هذه الأزمة ضعف الأوعية التخزينية للغاز وسوء التخطيط، حيث أنه معلوم مسبقاً الفترة التي ستتم فيها صيانة المصفي ورفع طاقتها الإنتاجية، ولم يتم الاحتياط لذلك، كما أن البلاد شهدت نقصاً حاداً في الحبوب الغذائية بسبب شح الأمطار وفشل موسم 2004/2005. وقد تحركت الدولة نحو الاستيراد ولكن جاء ذلك في وقت متأخر جداً، وكأن الأزمة كانت مفاجئة وغير متوقعة لدى المسؤولين. وقد وصلت كميات كبيرة من الذرة إلى بورتسودان بعد إن بدأ الحصاد لموسم 2005-2006، مما اثر على أسعار الإنتاج الزراعي الجديد واضر بالمزارعين.

كما ووجهت المصارف السودانية بمنافسة قوية في ظل دخول بنوك أجنبية برؤوس أموال كبيرة خلال عام 2005، وهي بنك السلام، وبنك الإمارات والسودان، وبنك مصر والسودان، وبنك المال، مع إنشاء وكالة تأمين الصادرات.

وهناك خلل كبير حدث في الولايات خلال العام ذاته، يتمثل في تراكم متأخرات المرتبات، حيث تجاوزت المائة مليار جنيه، بالرغم من أن الحكومة الاتحادية قد التزمت بتحويل الدعم الجاري والتنمية والقيمة المضافة للولايات، وتأخرت فقط تعويضات ضريبة الزرور لمدة ثلاثة أشهر بنهاية العام، ولكنها سددت دفعة واحدة. وهذا يعكس ضعف الأداء بالولايات التي لم تتمكن من ترتيب أولوياتها.

ختاماً: بذل القائمون على أمر الاقتصاد جهوداً كبيرة ولكن سوء التخطيط كان العائق الأساسي، وإذا لم يتم تدارك ذلك وفق خطة منسقة واستشرافية لعدة سنوات، سيتعرض الاقتصاد السوداني لهزة كبيرة قد تفقد البلاد الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق. على الرغم من أن الوضع السياسي في السودان لم يشهد استقراراً شاملاً نحو ما كان يؤمل بعد إنهاء حرب الجنوب، بسبب النزاعات الجهوية الأخرى في دارفور وسواها، إلا أن مراقبين يرون أن ذلك لم ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي، في وقت تزداد الشكوى من أن تحسن موارد الدولة الاقتصادية لم يحسن الأوضاع المعيشية المتدنية لأغلب السكان.

أ- الاستثمار الأجنبي والخصخصة

مثلت الصين النموذج المثالي للتعاون الاقتصادي الذي يرقى لدرجة الشراكة. ويقدم السودان هذه العلاقة كتجربة ناجحة للاستثمار في محاولات جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى السودان، وكدليل لمصادقية الدولة ولجدوى الاستثمار في السودان. فالصين هي الشريك الأول للسودان باستثماراتها التي بلغت أكثر من 4 مليارات دولار العام 2005.

كشف وزير الدولة بوزارة الاستثمار عن تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في السودان بصورة ممتازة موضحاً أن حجم الاستثمار خلال الربع الأول من عام 2006 بلغ مليار و800 مليون دولار. وارجع ذلك إلى المناخ الاستثماري الممتاز والتسهيلات والإعفاءات التي يقدمها قانون الاستثمار السوداني.

احتفى السودان كثيراً بملتقى الاستثمار العربي الذي انعقد في الخرطوم خلال 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. واعتبره بعض المسؤولين بداية لتحقيق شراكة قوية بين السودان ودول الخليج، ووصل آخرون إلى درجة اعتباره خطوة حثيثة نحو تشكيل منطقة تكامل اقتصادي بين السودان ودول مجلس التعاون الخليجي. وكانت تقديرات متفائلة قد قررت أن يخرج السودان من هذا الملتقى باستثمارات قد تبلغ 4 مليار دولار. فقد دفع السودان الى الملتقى بخطط ومشروعات عديدة وشاملة لكل القطاعات، وطرح الفرص الاستثمارية الكبيرة. ونظم السودان قوانين الاستثمار بطريقة سخية وكريمة وجاذبة للمستثمرين، ولكن على حساب اعتبارات كثيرة منها دور القطاع العام والتنمية والبيئة. فقد اعطى القانون للمستثمرين حق التملك الكامل للمشروعات الاستثمارية، وعدم التمييز بين المستثمر وبين المواطن السوداني، مع منح مزايا إضافية للمشروعات الإستراتيجية وإعفاءات جمركية لمدة تتراوح بين 5-10 سنوات إلى جانب الإعفاء من ضريبة ارباح الأعمال لفترة تصل إلى 10 سنوات. ويعطي القانون المستثمر ارضاً بأسعار تشجيعية أو مجانية مع حرية حركة رأس المال بالعملات، ويمتلك العضوية في المؤسسات العربية لضمان الاستثمار ومؤسسات الضمان الإقليمية.

تواجه سياسات الخصخصة والاستثمار هجوماً من الاقتصاديين والسياسيين المعارضين، باعتبارها كسرت كل الحدود وذهبت بعيداً. ويدور هذه الأيام جدل واسع حول بيع البنوك، إذ يرى الاقتصاديون انه معوق للاقتصاد. فهم لا يمانعون أن تتجه الدولة لاعطاء رؤوس الأموال الأجنبية تراخيص للاستثمار في فتح بنوك جديدة. ولكن ليس هناك منطوق في أن تبيع الدولة البنوك التي تملكها. وهناك حديث حول شفافية بيع مؤسسات القطاع العام، وذلك لعدم الإعلان

عن عطاءات، و يمكن بالتالي أن يرسو البيع أو العطاء على السعر الأعلى والشروط الأحسن. وتكاد عمليات البيع تتم في سرية تسمح بالشك في الحصول على عمولات والتنازل عن حقوق يمكن ان يحصل عليها السودان. ويسبق ذلك عدم الشفافية في تحديد مؤسسات بعينها تعرض للبيع، أي ما هي الأسباب الاقتصادية العقلانية لبيع مؤسسات محددة. ويلاحظ إغفال الجانب الاجتماعي، إذ يتم تشريد العاملين وعدم تعويضهم بصورة معقولة. وهنالك مؤسسات تابعها ليس اقتصادياً بحتاً، فقد كانت تقدم خدمات تنموية تستفيد منها بعض الفئات المحتاجة، ومع ذلك تم بيعها.

رغم كل التسهيلات والامتيازات التي منحتها الحكومة للمستثمرين حسب القانون، إلا أن التعقيدات والمشكلات الواقعية تسببت في هروب كثير من المستثمرين. فهنالك رسوم وضرائب محلية مثل النفائات لها شرطة ونيابة لمحاكمة المتأخرين عن الدفع. ويصطدم المستثمرون كثيراً بإجراءات إدارية معقدة عند استلام الأرض التي يشترونها بسهولة، ولكن عمليات التسجيل معقدة ومرهقة. وقد تظهر مشكلات ادعاء ملكية قديمة لنفس الأرض المبيعة. ويضاف إلى ذلك اختلافات التطبيق والقوانين حسب الولايات التي انشئت نتيجة لنظام الحكم الفدرالي. وما زالت البنية التحتية في السودان متخلفة مثل الطرق و المواصلات وعدم توفير الطاقة الكهربائية إذ يستمر انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة خاصة في فصل الصيف.

ب - مشكلة غسيل الاموال

تسبب الانفتاح غير المضبوط مع انتشار الفساد في قطاعات معينة، في انتشار ظاهرة غسيل الأموال في السودان. قدر خبراء اقتصاديون حجم الأموال المغسولة بالبلاد بنحو 176 مليار دينار نتيجة للفساد الداخلي، فيما اشاروا إلى أن دخول اموال اجنبية للبلاد لا تضر بالاقتصاد بل يحرك جموده، لكنهم حذروا من اضرار الأموال القذرة التي تحدث خلا كبيراً في الاقتصاد وتؤدي لزيادة العملة المتداولة. ووجه خبير قانوني انتقادات حادة لقانون غسيل الأموال، وشهدت المحاكم عدداً من القضايا المرتبطة بالأموال التي دخلت البلاد بصورة يعتقد أنها غير مشروعة. استحدثت قانون غسيل الأموال مستنداً على دستور عام 1998 الذي منح رئيس الجمهورية سلطة اصدار القوانين، واجيز قانون غسيل الأموال الحالي عن طريق المؤسسات التشريعية كقانون يتعامل مع هذه الظاهرة.

ج - الديون الخارجية

دخل السودان سوق المال الدولية ابان السبعينات بهدف تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتقليل حجم التضخم وزيادة معدلات الإنتاجية والدخل القومي، من اجل إعادة توازن الاختلالات في الوضع الخارجي للاقتصاد. إلا أن السياسات الاقتصادية انذاك لم تفلح في دعم موقف الميزان الخارجي، خاصة في ظل الحرب الأهلية بجنوب البلاد وعدم اكتمال المشروعات الوطنية الكبيرة لتعثرها بسبب انحسار تدفق العون الاجنبي، بالإضافة إلى المشاكل ذات الصلة بالبيئة والتمثلة في الجفاف والتصحر والفيضانات. كما ساهمت السياسات الاقتصادية في العجز عن الوفاء بسداد الديون الخارجية التي ظلت تتراكم لتصبح فوائد مركبة. فقد ارتفعت ديون السودان الخارجية من 27 مليار في عام 2005، الى 28.5 مليار دولار في العام 2006. هذا وقد بلغت التزامات السودان للمؤسسات الاقليمية والدولية في العام 2006 أربعة مليارات و750 مليون دولار، بينما كان أصل الدين القائم ثلاث مليارات و325 مليون دولار (الباقى متأخرات)، والفوائد التعاقدية مليار و127 مليون دولار، والجزائية 298 مليون دولار. (تقرير بنك السودان 2007).

وعدد البروفسور علي عبد الله، مصادر الدين الخارجي موضحاً أن مديونية صندوق النقد الدولي بلغت 1.3 مليار دولار و البنك الدولي 1.5 مليار دولار أي بجملة 3.9 مليار دولار. اما المصادر الثنائية عبر نادي باريس فقد بلغت 6.4 مليار دولار وغير نادي باريس 7.6 مليار دولار، فيما بلغت ديون المصارف التجارية الاجنبية على السودان 3.2 مليار دولار بجملة ديون قدرها 21.1 مليار دولار ، وتمثل مع الفوائد 1000% من الصادرات و 1400% من إيرادات الدولة و 135% من الدخل القومي.

ويشير تقرير صادر عن البنك المركزي، إلى أن تضارب استراتيجيات وسياسات الاقتراض الخارجي في العقود المختلفة زاد من تراكم المديونية، مبيناً أن وضع إستراتيجية ثابتة للاقتراض الخارجي يعتبر امراً في غاية الأهمية، تمكّن من التعرف على المعوقات والمشاكل التي تواجه عملية الاقتراض الخارجي ووضع معالجات جذرية بما يمكن من معالجة الديون السابقة والحالية، ويساعد على استيعاب التدفقات المالية المتوقعة. وأشار التقرير إلى أهمية أن تشمل سياسة الاقتراض الخارجي حزمة متكاملة من مقترحات وخطط وبرامج للاقتراض، توضع المعايير للاستدانة الخارجية وعلاقتها مع المؤشرات الاقتصادية. وقد ادى الوضع السالف الى التضخم فانخفضت قيمة العملة الوطنية في مقابل الاجنبية، إذ ارتفع سعر الدولار من 14 جنيه سنة 1989 إلى 2650 جنيه في العام 2004 اي 64 ضعفاً، وفي عام 2007 قام بنك السودان بتغيير العملة مستخدماً الجنيه فقط مع اسقاط ثلاثة اصفار! وبسبب عجز السودان عن سداد الديون سنة وراء أخرى، فقد ازداد التراكم إلى أن وصل إلى أكثر من 28 مليار دولار. وقد نجحت الدول الفقيرة في اصدار مبادرة قرر بموجبها نادي باريس شروطاً جديدة لإعادة جدولة ديونها، بفترة سماح قدرها خمس سنوات على أن يتم السداد خلال عشرة سنوات وبأسعار الفائدة. وتوالت قرارات لخفض الديون وتحفيف حدة الفقر. وربطت معظم المؤسسات المالية بين شطب الديون أو إعادة جدولتها، وعملية السلام والتحول الديمقراطي

د - الفقر والتحول الديمقراطي

يشهد السودان وضعاً اقتصادياً غريباً ومتناقضاً، إذ رغم إنتاج البترول وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية، إلا أن مستوى المعيشة ونوعية حياة المواطنين لم يحدث فيها تحسن ملموس. وبقي الإنسان السوداني منشغلاً طوال يومه يحاول تدبير المعيشة والحصول على أدنى متطلبات البقاء. وقد انعكس هذا على اهتمامات عامة المواطنين الذين فقدوا أوقات الفراغ التي يمكن استثمارها في زيادة الوعي من خلال حضور النشاطات السياسية والفكرية. كما ظهر هذا الوضع الاقتصادي المتدهور على استهلاك المواطن لأدوات الثقافة من كتب ومجلات وصحف. فمن الملاحظات التي تثير الانتباه ارتفاع أسعار المنتجات الثقافية، إذ قد يساوي سعر كتاب متوسط ما يعادل عشر مرتب الخريجين الجامعين في شهر. وقد كان المواطن السوداني مشهوراً بأنه شديد الاهتمام بالسياسة، ولكنه خلال سنوات الإنقاذ الماضية، فقد هذه الخاصية بسبب الانشغال بالمعيشة - كما أسلفنا - إضافة لعواقب العمل بالسياسة تحت نظام شمولي قمعي.

يعاني المواطن السوداني تفاقم مشكلات التخلف، وهي تدني مستوى تلبية الحاجات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن الملائم وحق العمل. وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل كان من المفترض أن تتحسن الأوضاع بافتراض أن تذهب نفقات الحرب والتسليح السابقة إلى التنمية. ولكن ظل الوضع كما هو.

ه - التعليم

نلاحظ في الميزانية الأخيرة ضعف الإنفاق العام على التعليم حيث أن 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خصص للتعليم في جميع مراحلها، مقارنة بمتوسط يبلغ 4% في الدول الأفريقية. كما أن ميزانية الأمن والدفاع ما زالت تعادل أكثر من سبع مرات ميزانية التعليم. ولم يسمح هذا الإنفاق المحدود بانتشار واسع للتعليم الأساسي في جميع أنحاء القطر. ففي الوقت الحالي تبلغ نسبة استيعاب التلاميذ في سن 6-13 عاماً نحو 60% فقط في السودان الشمالي كله. إلا أنها في حدود 35% في دارفور. وفي الولايات الجنوبية، لا يتجاوز الاستيعاب 20%، وهي الأسوأ في العالم. وهذا يعني أن نحو ثلاثة أرباع البالغين في الجنوب هم من الأميين. ورغم قلة المدارس فإن نحو العُشر منها فقط يتضمن مبان ثابتة وحوالي 80% من التلاميذ يفتشون الأرض. ولا تشكل الإناث أكثر من 27% من إجمالي المسجلين في المدارس. كما أن معدلات التسرب عالية. وبالنسبة للمدارس الثانوية، فإن المنتسبين إليها لا يتجاوزون 8 آلاف طالب. ومن ناحية أخرى، فقد تدهور مستوى التعليم الجامعي بسبب التوسع غير المخطط في فتح الجامعات لتحقيق ما يسمى بالثورة التعليمية. ففي عام واحد تم فتح 26 جامعة، وفي الكثير منها كليات طب تخلو من المعامل، وأحياناً تدرس التشريح نظرياً. ونفس الشيء بالنسبة لكليات الهندسة وأغلب دراستها نظرية، حتى إذ يعجز خريجها عن معالجة برامج الكمبيوتر. ويضاف إلى ذلك التضخم والتهاون في الدراسات الجامعية العليا ومنح درجات الدكتوراه والماجستير لطلاب لا يعلمون كيف يوثقون هوامش رسائلهم. ولم يعد التعليم عموماً يمثل قيمة اجتماعية عالية في سلم التدرج الاجتماعي، ولذلك قل الاهتمام به، وأصبح للكسب والمال دوره في المكانة الاجتماعية.

تمثل مشكلة التعليم عقبة حقيقية في سبيل الوعي بضرورة الديمقراطية، وتشكل الامية حاجزاً في عملية زيادة المشاركة السياسية والاختيار الديمقراطي الأفضل للمرشحين في الانتخابات. ورغم عدم ميلنا لنظرية المؤامرة، فإن المرء يتساءل هل للأحزاب الطائفية التقليدية مصلحة في استمرارية هذا الأمر الواقع؟ وإلا فلماذا لم تتميز فترات حكمها بخطة تنموية شاملة؟ ولماذا تجاهلت القيام بجهود في مجالات محو الامية على المستويين القومي والتطوعي؟ وتتحمل القوى الحديثة أيضاً مسؤولية انتشار الامية، إذ لم توظف أحزابها ومنظمات المجتمع المدني في عمل شعبي موسمي يقوم به الطلاب والمعلمون في العطلات لدحر الامية. ولذلك ظلت الامية من معوقات التحول الديمقراطي.

و - الصحة

تعكس خطط التنمية في المعتاد أحداث تغيير جذري وحقيقي في حياة سواد الناس. فإذا تتبعنا مؤشرات مثل الصحة لوجدنا أن نسبة الإنفاق متدنية وهي 1%، مثل الإنفاق على التعليم. ونتيجة لذلك افتقرت الكثير من المناطق الريفية إلى مجرد وجود مراكز صحية وليس مستشفيات، خاصة المناطق التي شهدت أو ما زالت تشهد صراعات مسلحة مثل جنوب السودان وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق ودارفور وشرق السودان. يضاف إلى ذلك النقص الحاد في جميع الكوادر الصحية وفي جميع الأدوية. هذا، ويقدر متوسط عمر الفرد ب 40 عاماً فقط، كما أن أكثر من 80 طفلاً من كل ألف مولود يموتون قبل نهاية العام الأول من ميلادهم، ويموت 120 طفلاً من كل ألف طفل قبل بلوغ الخامسة. (*من ورقة محمد العوض جلال الدين المقدمة في ندوة الاستقلال بالجامعة الأهلية بتاريخ 20/6/2006)

7- الفدرالية: إلغاء للتهميش أم عودة للقبلية والاثنية؟ أزمة دارفور نموذجاً.

كانت انتفاضة 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1964 ضد الحكم العسكري للجنرال عبود، إنطلاقة الموقف المطالب بإلغاء الإدارة الأهلية باعتبارها معوقاً للديمقراطية والتنمية. ورغم إن قرار الإلغاء جاء بعد خمس سنوات من هذا التاريخ، إلا إنها كانت بداية إضعاف وتحدي الإدارة الأهلية واحتكار بعض الاحزاب لمناطق نفوذ قبلية مغلقة. إذك، ولأول مرة، شكل المتعلمون من أبناء بعض القبائل تنظيمات خاصة بهم. فقد دخلت جبهة دارفور، ومؤتمر البجا انتخابات عام 1965 واحرز كل منهما نجاحا في بعض الدوائر الانتخابية بمواجهة حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي. وكانت مثل هذه التنظيمات قد ظهرت في الجنوب مبكراً، ولكنها لم تأخذ اسما قبائل بعينها، رغم سيطرة بعض القبائل على تنظيمات سياسية محدودة، مثل الدينكا وحزب سانو. وظهر لاحقا الحزب القومي السوداني ممثلاً لشعوب جبال النوبة بغرب السودان.

برزت هذه التنظيمات السياسية كحركات مطلبية تريد تحسين أوضاع مواطنيها، وعلى هذا الأساس تشكلت علاقاتها وتحالفاتها مع الاحزاب السياسية التقليدية. واستطاع بعض أعضائها الحصول على مواقع ومناصب في السلطة. ولكن هذا الوضع لم ينعكس على التنمية ومستوى المعيشة في أقاليمهم. وبدأت هذه النخب في تشكيل علاقات ائتلافية تكاد تعيدها الى أحضان الاحزاب التقليدية بشروط جديدة. فقد ظلت قواعدها محتفظة بولائها الطائفية والقبلية القديمة، ولكنها كلفت ابناءها المتعلمين بنزع بعض الحقوق دون الإساءة والقطيعة مع تلك القيادات الدينية والتاريخية. فعلى سبيل المثال، صار السيد احمد ابراهيم دريج، زعيم جبهة دارفور، وزيراً للتعاون في حكومة السيد الصادق المهدي رئيس حزب الامة. علماً بأن حزب الامة ظل يحتكر دوائر دارفور كمنطقة نفوذ مطلق.

ظن النظام الدكتاتوري الثاني (1969-1985) انه يستطيع من خلال فرض نظام الحزب الواحد، اي الاتحاد الاشتراكي، تذويب الاختلافات الحزبية والقبلية. ومن المؤكد أن القرارات الفوقية مهما كانت قوتها وصيغتها القانونية والدستورية، لا يمكن أن تغير بمفردها البنى الاجتماعية-الاقتصادية، والاتجاهات والقيم الثقافية. فالأمر يحتاج لاجراءات وتحولات ملموسة وعميقة ومتواصلة لتغيير ركود هذه المجتمعات التقليدية. لذلك، كان من الطبيعي ان تستمر الولاءات والانتماءات القديمة في اشكال واقنعة جديدة تتكيف مع مشهدية الاتحاد الاشتراكي، و اشواقه نحو وطن موحد وقومية سودانية جامعة.

فتحت انتفاضة نيسان/ ابريل 1985 والحرب الأهلية في الجنوب الباب أمام ظلامات الاقاليم. وظهر جلياً ما أطلق عليه علاقة التهميش أي المركز والاطراف، وما تبع ذلك من نمو غير متكافئ. وبعد سنوات الدكتاتورية الطويلة، إنطلق السودانيون في تكوين تنظيماتهم السياسية على أسس متباينة وعديدة، وقد بلغت أكثر من سبعين تنظيماً وحزباً وجبهة. وقطع الانقلاب الحالي الطريق أمام هذا التطور المتنوع، رغم أن البعض اعتبر الظاهرة تفنيتية وانقسامية، تقود الى التشرذم وتفسخ ما يسمى النسيج القومي.

من الملاحظ ان مجموعات سودانية كبيرة ظلت تطالب بإصلاح هيكل الدولة بطابعه المركزي، وتبني الفدرالية كآلية لتقسيم السلطة والثروة على أقاليم السودان المختلفة. لذلك، نصت الاتفاقية في نيفاشا على أن السودان دولة فدرالية واحدة فيها اقليم يتمتع بحكم ذاتي داخلها (الجنوب) وفيها ولايات لها سلطات دستورية محددة. وعلى رأس هذا التقسيم حكومة اتحادية واحدة (حكومة الوحدة الوطنية الحالية كما تسمى)، تمارس سيادة الدولة الموحدة ويكونها شريكا اتفاقية السلام الشامل: النظام الحاكم (ممثلاً في حزب المؤتمر الوطني) والحركة الشعبية لتحرير السودان. وتنقسم البلاد حالياً الى 26 محافظة (او ولاية حسب التأصيل الاسلامي). واحتاجت الدولة الى عدد من المعايير لتبرير هذا التقسيم، من أهمها المعيار الجغرافي والمعياري الاجتماعي، رغم انه يحمل خطر إعادة القبلية وتكريسها، إذ يقول المبرر للاختيار: "ويهدف الى إعتبار التنوع

والتمايز الثقافي والعرقى الديني كحقيقة واقعية اصيلة للمجتمع السوداني يمكن ان ينبني عليها التقسيم شريطة الا يقود هذا التقسيم الى تفتيت التوازن القبلي والتجانس الثقافي واللغوي والموروثات التاريخية النافعة¹. وحاول النظام من خلال تطبيق النظام الفدرالي أن يُبقي القبيلة أو المجموعة الاثنية داخل ولاية او محافظة واحدة. لذلك اعطى الفرصة مجدداً للتنافس بين القبائل، وصارت الوحدة الإدارية ميداناً للصراع بينها حول السلطة. وظهرت التحالفات والتكتلات القبلية التي كرسست التاريخ القديم للقبيلة. وقد سارت اتفاقية السلام الشاملة على التقسيمات التي وجدتها. وكانت النتيجة أن قبيلة الدينكا- كبرى قبائل الجنوب وينتمي اليها الراحل جون قرنق- وجدت نفسها في صراع مع بقية الجنوب، يحتم عليها بناء توازنات قبلية صعبة. وتكرر نفس الشيء في دارفور بين القبائل العربية وغير العربية.

أ - نظام فدرالي أم تفتيت

يحمل النظام الفدرالي في الدول التي لم تكتمل وحدتها الوطنية احتمالات إنعاش الشعور القبلي وتقويته، بل وينتقل به الى مرحلة مؤسسية لها بعض الشرعية حين يتمثل في الحكومات الإقليمية والمجالس التشريعية القومية والادارة. ويمثل هذا التطور عقبة في عملية الإصلاح الديمقراطي، إذ يقلل من الاتجاهات نحو قيام احزاب حديثة قومية عابرة للقبائل، ويختزل الحزب في مساومات قبلية لضمان أصوات القبيلة مقابل وصول ممثلين لها الى البرلمان والحكومة. وظلت الاحزاب السودانية منذ الاستقلال تمثل مجموع هذه المعادلات. وهذا احد أسباب عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الضعف المستمر للأحزاب السودانية، التي ظلت مرتكزة على علاقات تقليدية. لم تتغير العلاقات القبلية التقليدية كثيراً منذ الاستقلال عام 1956. ولا تقتصر هذه الأوضاع على جنوب وغرب وشرق السودان، بل تكاد تشمل كل القطر عدا نقاط حضرية قليلة على خريطة السودان السكانية.

عمل نظام الإنقاذ على عودة القبلية بهدف القضاء على الولاءات الحزبية ذات الطابع القومي. فقد كان السودانيون يوازنون بين الانتماء لحزب والوجود القبلي، وهذه علاقة تجمع بين ولاء تقليدي وآخر يفترض أن يكون حديثاً. وكان من الممكن لو استمر النظام الديمقراطي، أن تطور الاحزاب نفسها رغم بطء العملية. ولكن النظام الحالي حاول أن يقطع الطريق أمام تطور العملية الحزبية. ويمكن اعتبار أزمة دارفور إحدى محاولات محاربة نفوذ حزب الامة في تلك المنطقة التي كانت شبه مغلقة للحزب. وقد كانت الاحزاب، حتى حين تحاول الاستفادة من الواقع القبلي، تتجنب العلاقات الصراعية بين المجموعات المختلفة.

كان من المتوقع ظهور سلبيات كثيرة في تطبيق النظام الفدرالي، بسبب رؤية ذات تسييس فائض على حساب الجوانب الفنية والمهنية الاخرى. ومن أول انتكاسات النظام الفدرالي العودة الى تبني بعض مظاهر الإدارة الأهلية (native administration) التي وضعها البريطانيون لإدارة قطر شاسع ومتنوع الثقافات مثل السودان. فقد تم تفويض العمدة ومشايخ القبائل سلطات قضائية وإدارية محدودة في العهد الاستعماري، وهذا ما عاد إليه نظام الإنقاذ لتحسين الأداء الإداري والوصول الى مناطق بعيدة عن المراكز الرئيسية. وقد تعرض إختيار الفدرالية لكثير من النقد بسبب الضرر الذي يمكن أن يوقعه على الوحدة الوطنية. إذ يرى البعض انه " قلب التوجه التاريخي من الفدرالية الى الوحدة، الى تطور من الوحدة الى الفدرالية، هو إضعاف لعوامل التوحيد ودعم لقوى التفتيت والتفكك، يعكسه ظهور دعوات الكونفدرالية والانفصالية والتزايد المستمر في عدد الولايات والمحافظات"². ومن الجدير بالذكر ان السودان ظل في معظم

¹ احمد عبد الرحمن محمد واحمد ابراهيم ابوسن : " انطباعات حول التقسيم الجديد للولايات" في كتاب: الفدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسي الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998، ص 154.
² محمد هاشم عوض: الدعوة الفدرالية تحت المجهر، ص 228 في كتاب الفدرالية في السودان، مصدر سابق.

العصور دولة مركزية. ويعاب على النظام الفدرالي الحالي انه لم يعتمد ذاتيا على موارد المحافظات والولايات المختلفة، بل ظلت الميزانية تخضع لدمم مستمر من المركز. وبالتالي سقطت عن النظام الفدرالي أهم شروطه، أي الاستقلالية المالية وهي التي تضمن ممارسة الأقاليم للتفويض الإداري الذي انتزعه من المركز أو العاصمة.

ب - دارفور من هذا المنظار

قام النظام الحالي بمحاولة توظيف لعبة القبلية وأثنته الصراع السياسي. وهي لعبة خطيرة تحتاج لمهارة كبيرة، وفي كل الاحوال من الصعب ترويضها مهما كانت قدرات اللاعب. فقد بدأ الصراع في دارفور نزاعاً حول الموارد المحدودة بين القبائل المختلفة. وقد ابتكرت هذه القبائل في الماضي حلولها الذاتية التي حفظت لها قدراً من التعايش السلمي النسبي بين القبائل الزراعية المستقرة والأخرى الرعوية المترحلة. فقد اتفقت القبائل المستقرة على تخصيص ممرات في أوقات معينة من السنة للقبائل الرعوية دون أن يضر ذلك بالزراعة. وكان لزعماء القبائل من الحكمة ما يجعلهم قادرين على حل أي نزاع قبل أن يستفحل. ولكن النظام الحالي، وفق أيديولوجيته العربية – الإسلامية، أصر على تفضيل القبائل العربية. ورغم أن كل قبائل دارفور مسلمة، انحازت الدولة، التي يفترض فيها الحياد الكامل، إلى القبائل العربية، ليدخل في المصطلح السياسي التقسيم الأثني الذي حوّل طرفي الصراع إلى عرب وزرقة. ويقصد بالأخيرة القبائل الزنجية صاحبة الأصول غير العربية المعروفة. ودعم النظام القبائل العربية بالسلاح والأموال والحماية، وهي التي عرفت باسم الجنجويد، رغم اتساع المصطلح ليشمل كل مجموعات النهب والقتل والاعتصام في دارفور. ووجدت بعض عناصر الإعلام الغربي فرصة للتركيز على جانب العنصرية في الصراع وأحياناً الجانب الديني رغم التباسه. وحظيت أزمة دارفور باهتمام عالمي منقطع النظير، لم تعرفه مشكلة الجنوب طوال أكثر من نصف القرن من الزمان.

ومن مظاهر عودة القبلية، أنه صار من المؤلفين في الصحف السودانية الحديث عن مجالس شورى القبائل، وحتى نعي الموتى ينشر حسب قبائلهم والتهاني الاجتماعية توقع باسم القبيلة. وواجه عمليات التحول الديمقراطي مشكلة عودة القبلية والاثنية، مما يعرقل طرح برامج سياسية وانتخابية قومية وشاملة لا تغفل ظلامات الأقاليم. ولكن حسب الحالة الراهنة، ينقلب الأمر بسبب طغيان المطالب القبلية على الرؤية القومية الشاملة. وقد خلقت هذه الأوضاع تناقضاً مفتعلاً في شعار الوحدة والتنوع الذي رفضته القوى الديمقراطية والتقدمية في فترات صعود المد الديمقراطي. وقد يصبح التنوع الثقافي في السودان، حسب المعطيات الراهنة، أداة للانقسام والتباعد والصراع القبلي.

ج- تطور أزمة دارفور

شهد العام 2004 تطوراً كبيراً فيما يتعلق بقضية الحرب في دارفور بغرب السودان. فقد أصبحت قضية دارفور هي الشغل الشاغل لكل الدول الغربية والافريقية والمنظمات الانسانية العالمية.

وقد ظل يتردد بان ما تشهده دارفور هو أسوأ كارثة انسانية يشهدها العالم في العصر الحديث. وهي تأخذ أبعاداً متعددة لانسان دارفور من إنتهاكات لحقوق الانسان تعبر عنها الامم المتحدة والولايات المتحدة بمصطلح "الفضاعات"، والتي تتمثل في كثير من إنتهاكات الحكومة السودانية والمليشيات التابعة لها (الجنجويد) من تطهير عرقي وإبادة جماعية وإعدامات خارج النطاق القضائي وإغتصاب. وإن كان كثير من هذه الفضاعات لم تستطع المنظمات إثباتها، وإنما تم بناؤها علي أسس سماعية تمثلت في مقابلات مع النازحين واللاجئين جراء الحرب الدائرة في الاقليم. اصدرت لجنة تقصي الحقائق حول حقوق الانسان في دارفور، التي كونها مجلس الامن،

تقريرها في كانون الثاني/يناير 2005. وتسلمت الحكومة التقرير في 2005/1/28 ووصفته بالتعامل وعدم التوازن. أن أخطر ما في هذا الوضع المأساوي للحرب يتمثل في نزوح ما يقارب المليون شخص من قراهم ومدنهم وما يقارب ثلث مليون لاجئ في دولة تشاد المجاورة.

كان من الطبيعي في ظل هذه الظروف الانسانية أن تشتد وطأة الضغوط الخارجية على حكومة السودان، وان يفتح السودان أبوابه مشرعة للتدخل في شئونه الداخلية من قبل الدول الخارجية والمنظمات والهيئات العالمية بحجة انتهاك السودان الصريح لحقوق الانسان في دارفور، ولعدم الاحتكام للطلول السلمية من قبل الحكومة وحاملي السلاح، والاصرار على استمرار الحرب المسلحة من اجل والوصول الي حل سياسي لحل الازمة منذ بدء المفاوضات في أبشي في عام 2004، وحتى قبول دخول القوات الاممية حسب قرار مجلس الامن رقم 1769 في 2007/7/31.

اخذ هذا التدخل الخارجي أشكالاً تراوحت ما بين الدبلوماسية الهادئة التي مارستها الامم المتحدة والولايات المتحدة مع الحكومة أو التلويح بإصدار عقوبات تحت مظلة الشرعية الدولية من مجلس الامن.

بدأت الولايات المتحدة تشعر بالقلق الزائد تجاه ما يحدث في دارفور، خاصة بعد تزايد الضغط علي البيت الابيض من قبل ناشطي حقوق الانسان، إضافة الى استراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية للمنطقة الغربية من افريقيا، وضرورة ان تكون هذه المنطقة خالية من أي شكل من أشكال التوتر السياسي والأمني باعتبار المصالح التي تريد تحقيقها. ومن جانب آخر ترى الولايات المتحدة ضرورة استقرار الأوضاع الامنية والسياسية في السودان بعد المجهود الدبلوماسي الضخم الذي بذلته في حل مشكلة الصراع المسلح ما بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي اسفرت عن اتفاقية السلام الشامل عام 2005.

بالإضافة الي كل ذلك هنالك عوامل ساهمت وبصورة مباشرة في اهتمام الولايات المتحدة بما يحدث في دارفور، وتتمثل في أن فترة 2004 كانت سنة الانتخابات الرئاسية الامريكية، يضاف إلى ذلك زيادة التواجد الفرانكفوني في غرب أفريقيا. واستمرت الولايات المتحدة في تشديد سياستها تجاه الحكومة وفي فرض عقوبات علي مسئولين لهم صلة بدارفور. فصادق مجلس النواب الامريكي علي فرض عقوبات علي المسئولين عما يسمى بالفظاعات الانسانية في دارفور وتجميد الارصدة الشخصية لهم. واستطاعت الولايات المتحدة إقناع قمة الاتحاد الاوروبي في صيف 2004 بان يصدر اعلاناً مشتركاً يطالب الحكومة السودانية بوضع حد لاعمال العنف التي ترتكب بواسطة الجنجويد وحماية المدنيين ومعالجة الاوضاع الإنسانية في دارفور.

وفي هذه الاثناء طرحت الولايات المتحدة مسودة مشروع ليتيناه مجلس الامن الدولي ينص على فرض جملة من الجزاءات الدولية علي قادة الجنجويد وحظر نقل الاسلحة والعتاد العسكري ومنع قادة الجنجويد من العبور او الإقامة في اراضي الدول الاعضاء في الامم المتحدة. ومع هذا التصاعد الامريكي، أصبحت قضية دارفور قضية رأي عام أمريكي وبدأت الصحف الأمريكية تتناول المشكل في دارفور الي الحد الذي رأته فيه ان حل الازمة في دارفور هو التدخل الدولي وفرض عقوبات علي الخرطوم وأرسال لجان للتحقيق في جرائم الحرب.

كان من الطبيعي ان يؤثر الضغط الامريكي واهتمام الادارة الامريكية بشأن مسألة دارفور، وان يكون هناك تحركاً واسعاً للامم المتحدة وكل المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة. وان كان من الملاحظ ان الامم المتحدة لم تأخذ نفس الفهم الامريكي بوجود إبادة جماعية وأنها تعبر عن الاوضاع بوجود انتهاكات للحق الانساني، واخيراً أصبحت تعبر عن ذلك بمصطلح "الفظاعات".

ويجمع المراقبون ان هذا التدخل في احداث دارفور خلال العام 2004 كان مفيداً جداً فيما يتعلق بالوضع الانساني وكبح جماح الميليشيات غير النظامية في اقليم دارفور. فهذا التدخل استطاع ان يوجه انظار العالم الي التدهور المريع للحالة الانسانية للنازحين واللاجئين جراء الاعمال العسكرية التي تسود ولايات دارفور الثلاث.

كان الاهتمام العربي ضعيفاً للغاية، ولم يكن هناك حضور للدول العربية والجامعة العربية للإسهام في حل المشكلة.

وقد برز تحرك عربي محدود تمثل في الدول العربية الافريقية المجاورة مثل مصر وليبيا. فمن الطبيعي ان يكون لمصر اهتمام مباشر بالسودان بحكم الروابط الجغرافية والسياسية والاقتصادية والشعبية بين البلدين. هذا من جانب، ومن جانب آخر لا تريد مصر أن تقع في خطأ ابتعادها عما يجري، كما حدث في نيفاشا وأرادت ان تكون حاضرة في المشكل الدارفوري.

أما ليبيا فلا يخفى عمق الصلات مع المنطقة الغربية المتاخمة لها، سواء تشاد أم السودان الغربي المجاور، بالإضافة الي قلقها من ان التوتر في هذه المنطقة سينعكس مباشرة على ليبيا.

في ظل الضغط الغربي والتدخل في مسألة دارفور خلال العام 2004، وجدت الحكومة السودانية ضالتها في الاتحاد الافريقي لرعاية ومراقبة المشكل. وكان الموقف الافريقي بقيادة نيجيريا رئيس الاتحاد الافريقي والتي استضافت المفاوضات، مقبولاً حتى مفاوضات ابوجا 2004 من قبل الحكومة والحركات المسلحة في دارفور. وبرز التدخل الافريقي في المشكلة من ناحيتين :

- الاولى: مراقبة وقف اطلاق النار وخلق ممرات آمنة للاغاثة،

- الثانية: رعاية المفاوضات ما بين الحكومة وحركتي العدل والمساواة وتحرير السودان.

وكان واضحاً ان الحل الإفريقي للمشكلة والذي ترغب فيه الحكومة سيكون أقل أثراً ما لم يكن هناك ضغط أممي ودولي علي أطراف النزاع في دارفور، يجبرهم على ضرورة الالتزام بأجندة رعاية الاتحاد الإفريقي العسكرية والسياسية للمشكلة.

ومع بداية العام 2006، ازداد تملل المجتمع الدولي مما يحدث في دارفور، خاصة مع ظهور معطيات جديدة علي الأرض تمثلت في توتر العلاقات بين السودان وتشاد، والتي وصلت في الربع الأول من ذلك العام إلى ادنى مستوياتها، وجرى تبادل الاتهامات بين الطرفين بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لكل منهما، الأمر الذي انعكس وبصورة مباشرة علي اللاجئين من دارفور في تشاد، خاصة بعد المحاولة الانقلابية لنظام إدريس دبي. كما ادت الخلافات الواسعة بين الحركات المسلحة إلى انشقاق حركة تحرير السودان إلى مجموعتين وبرز الصراع المسلح بينهما، والى تردي الأوضاع الإنسانية للنازحين واللاجئين. كما تباعدت وجهات النظر التفاوضية بين الحركات المسلحة في أبوجا، ووضح ضعف الدور العسكري للاتحاد الإفريقي في تهدئة الأوضاع الأمنية بالإقليم. وازداد الأمر تعقيداً بالنسبة للحكومة بإعلان الأمم المتحدة إحلال قوات أممية بديلاً من قوات الاتحاد الإفريقي مع اشتراطها موافقة الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي .

قابلت هذا الشكل من التصاعد ردود فعل متباينة ومتفاوتة بين أطراف التفاوض. فالحكومة صعدت من خطابها الرفض لهذا الاتجاه الي الحد الذي جعلها تعلن على لسان رئيس الجمهورية بأن دارفور ستكون مقبرة للقوات الدولية. أما الحركات المسلحة فقد وافقت بقوة على دخول هذه القوات إلى دارفور. جعل هذا الوضع موقف الوسيط الإفريقي أكثر حرجاً أمام هذه التطورات، الأمر الذي دفعه لكي يعمل وبمساندة دولية على حث الطرفين على ضرورة التوصل إلى إتفاق .

وبذلك بدأ سيناريو التفاوض يتجه بخطوات متسارعة لتوقيع الاتفاق حول النقاط الخلافية بين أطراف الصراع في الوقت الذي تفاوض فيه الحكومة، وفي أن واحد، ثلاث حركات مسلحة لكل

منها أجندها الخاصة. وفي الوقت نفسه، كانت كل التصريحات الواردة من أوجا من قبل الحركات المسلحة، وخاصة حركة العدل والمساواة، تؤكد أنهم لن يقدموا أي تنازلات جديدة للوفد الحكومي المفاوض لأنه لا يحمل برأيهم صلاحيات تفاوضية كاملة.

ظهر انفراج في المحادثات - برغم لاءات نائب الرئيس الثلاثة: لا نائب رئيس، لا إقليم موحد، لا تعويضات فردية - أدى إلى توصل الحكومة ومسلحي دارفور لإتفاق على 70% من بنود ملف الترتيبات الأمنية وملف الثروة، الذي تبقت فيه نقاط عالقة تحتاج لقرارات سياسية للإعلان عن الاتفاق بشكله النهائي. ولأول مرة في تاريخ المفاوضات، يعلن مجلس الأمن والسلم الأفريقي في 2006/4/6 النقاط العالقة في بنود التفاوض، وقد اعتبر المراقبون هذه الخطوة إيجابية. وفي 2006/4/25 طرح مشروع اتفاق نهائي للضرورة هو وثيقة سلام دارفور. ووافقت عليه حكومة السودان في 2006/4/27. ورفضت اغلب الحركات المسلحة التوقيع، ولكن تحت الضغط الذي مارسه الحكومة الأمريكية عن طريق مساعد وزير الخارجية روبرت زوليك، ومبعوث الحكومة البريطانية آلن قولتي، وافقت أكبر الحركات العسكرية وجودا علي الأرض (حركة تحرير السودان - جناح مني اركوني) على التوقيع، واصبحت الشريك الحالي في السلطة...حتى الآن.

وتمثلت هذه النقاط في:

1- بند السلطة:

هنالك تباعد في مقترحات تقاسم السلطة فيما يتعلق بالرئاسة والوضع المستقبلي للتمثيل في الهيئات التنفيذية والتشريعية، فالحركات المسلحة تطالب بإنشاء إقليم دارفور بعد توقيع الاتفاق مباشرة دون إجراء استفتاء. أما الحكومة فترفض حصول الحركات المسلحة على منصب نائب الرئيس، وليس هنالك توافق يبين الطرفين بخصوص تمثيل الحركات في الهيئات التنفيذية والتشريعية القومية.

2- بند الثروة:-

كان الخلاف حول ثلاث مسائل وهي:

- الاحتياجات المتعلقة بإعادة النازحين واللاجئين. في ذلك تصر الحركات على تقديم دعم مالي أولي للعائدين وتوفير الخدمات، بينما الحكومة متمسكة بموقفها الراض لتقديم أي دفعات نقدية،
- الخلاف حول الأموال المقرر دفعها من الحكومة إلى صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور.
وتصر الحركات على تخصيص نسبة 6.5% من الدخل السنوي للسودان إلى صندوق إعمار دارفور وضرورة تطبيق نسبة 35% من الدخل القومي للولايات المختلفة، بينما ترى الحكومة ان هذه الصيغة غير مقبولة لأن ذلك لا يستند إلى أي دراسة علمية وأقتصادية، فضلاً عن أن الحركات لم يرخص لها بالتفاوض نيابة عن الولايات.
- اما بالنسبة للتعويضات فقد أتفقت الأطراف على فكرة إنشاء لجنة تعويضات بينما أختلفت فيما يخص إنشاء صندوق تعويضات.

وكما توقع الوسيط الأفريقي، وصفت وثيقة مشروع الاتفاق بأنها مخيبة للأمال من قبل الحركات المسلحة. وذهبت الحركات ابعده من ذلك فوصفت الوسيط الأفريقي بعدم الحياد ودعت المجتمع الدولي إلى البحث عن وسيط آخر. فقد اتهمت حركة العدل والمساواة الفريق الفني للوساطة بالانحياز إلى جانب الحكومة. وفي المقابل، كان رد الوساطة الأفريقية قويا بأنها لن تستمر في إدارة المحادثات في حالة رفض الأطراف المفاوضة للاقتراح التوفيقى المقدم في وثيقة سلام دارفور.

بدأ المجتمع الدولي يمارس الضغط بقوة (اعلن الرئيس بوش بأن هناك عقوبات ستصدر ضد أى شخص أو جهة تعتبر مصدرا لتهديد عملية السلام في دارفور)، للقبول بمقترح الاتحاد الأفريقي،

في حين كانت كل الدلالات والمؤشرات تتجه نحو موافقة الحكومة على وثيقة سلام دارفور في ظل المتغيرات الداخلية والدولية التي تدفع بالحكومة الى اقفال هذا الملف، خاصة بعد الاتجاه الدولي لإحلال القوات الاممية محل القوات الأفريقية، وعجز الاتحاد الافريقي عسكريا وسياسيا عن الحد من تدهور الموقف على الأرض في الإقليم، اضافة لقناعة المتضررين من أهل دارفور والحركات المسلحة التي تمثلهم بأن القوات الاممية أجدى لهم.

نقاط سلام دارفور:

- 1- إعطاء الحركات المسلحة منصب مساعد لرئيس الجمهورية مع توسيع صلاحياته لتكون ضمن مؤسسة الرئاسة ويكون مسئولاً عن السلطة الانتقالية لإقليم دارفور وله حق النقض (الفيتو) في حال نشوب خلاف في تطبيق الاتفاق بين السلطة الانتقالية وحكومات ولايات دارفور.
- 2- ان تتكون السلطة الانتقالية من حكام ولايات دارفور الثلاث ورؤساء المفوضيات التي ستنشأ بموجب الاتفاق، على أن تكون رئاستها للحركات المسلحة.
- 3- إعطاء الحركات المسلحة ثلاثة وزراء ومثلهم من وزراء الدولة في الحكومة الاتحادية وحاكم إحدى ولايات دارفور ونائبين اثنين لحكام الولايتين الأخريين وستة معتمدين ومثلهم من الضباط التنفيذيين كنواب عنهم في المحليات بالولايات الثلاث.
- 4- إعطاء الحركات المسلحة 12 مقعداً في البرلمان الانتقالي القومي.
- 5- الإقرار بمبدأ التعويض الفردي على أن تساهم الحكومة فيه بمبلغ مالي لم يحدد.
- 6- إنشاء صندوق أعمار دارفور، تتعهد الدولة فيه بمبلغ 300 مليون دولار فورياً و30 مليون دولار سنوياً.

يبدو أن هذا الاتفاق بشكله الموقع عليه لم يرض ويلب مطالب جناح عبد الواحد نور وحركة العدل والمساواة الذين رأوا أنه لا يعبر عن آمال وطموح شعب دارفور. وأهم المطالب التي ترى هذه الحركات أنها لم تتضمن في وثيقة السلام تتمثل في:

- المشاركة في مؤسسة الرئاسة بمنصب نائب رئيس خلال الفترة الانتقالية.
- المشاركة في مجلس الهيئات التشريعية والتنفيذية القومية والقوات النظامية والأجهزة الأمنية بما يتناسب مع حجم سكان دارفور.
- الإبقاء على إقليم دارفور موحداً.

والواقع انه في ظل هذا الاختلاف، كان من الطبيعي ألا يكون السلام كاملاً في ظل غياب حركات أخرى عن الاتفاق، وبدأ التلويح إقليمياً ودولياً بإنزال العقوبات علي الحركتين وممارسة الضغط للحاق بركب الاتفاق، على اعتبار أن هذا الاتفاق كامل وشامل. ويبدو أن المجتمع الدولي أسقط من حساباته حركة العدل والمساواة وقام بالتركيز والضغط علي جناح عبد الواحد نور للتوقيع.

في كل الأحوال كانت الحكومة أكثر الأطراف حظاً بهذا الاتفاق وظفرت بما تريد وفكت خناق الضغط الداخلي والدولي عليها. ويعتبر المجتمع الدولي هذا الاتفاق مناسباً وقادراً على حل مشكلة دارفور بديل التأييد العالمي له. وترى الأمم المتحدة وبعثتها في السودان، أن الاتفاق شامل وكاف وغير قابل للتعديل، وأن الحركات غير الموقعة عليه، صنفت بأنها تقف في وجه السلام وتعرقله.

اما بخصوص ردود الأفعال الشعبية، وخاصة من أبناء دارفور، فقد كان هناك قطاعاً كبيراً رافضاً للتوقيع علي الاتفاق. وشهدت العاصمة القومية عقب الإعلان عنه مظاهرات احتجاجية قادها أبناء دارفور بالعاصمة رفضاً لما تم في أبوجا، وكما شهدت معسكرات النازحين تظاهرات في كل من "الفاشر" و"كاس" رفضاً للاتفاق، وقع خلالها قتلى، وشهد معسكر "كلمة" احتجاجاً

عنيفاً علي زيارة أيان أنجلاند التي تمت مع التوقيع على الاتفاق. واستمر تدهور الأوضاع الامنية في دارفور بسبب عمليات الحركات المعارضة للاتفاق، داخل المعسكرات، وضد القوات الحكومية وقوات مني اركوي. وتقوم الحكومة بدورها بغارات جوية تحت دعوى الدفاع عن الذات وحماية المجموعات الأخرى.

8- استنتاجات وخالصة: امكان تعطيل الديمقراطية بوسائل ديمقراطية

نصت اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي لعام 2005 على اجراءات عامة في نهاية العام الثالث أي عام 2008. وهذا يعني ان الكثير من الاستحقاقات تحضر بعد انقطاع طويل عن ممارسة حق الانتخاب الديمقراطي. وستأتي هذه الانتخابات والبلاد خارجة من حرب طويلة في الجنوب، وما زالت الحرب في دارفور مستمرة، والازمة الاقتصادية خانقة، والاحزاب في حالة انقسامات وصراعات شاملة، وحزب المؤتمر الوطني الحاكم يسيطر على مفاصل اجهزة الدولة وعلى الاقتصاد والاعلام. ومن الواضح ان الانتخابات القادمة سوف تجري في ظروف دقيقة ومعقدة، ولن تعبر عن توجه صحيح نحو التحول الديمقراطي او الاصلاح. فالفاعلون السياسيون والقوى الحزبية عموماً، ليست مهينة لخوض الانتخابات بطريقة حرة وعادلة ومتكافئة. وهي لا تعمل بجدية للتدخل ايجابيا لتعديل المسار الحالي.

تتميز الفترة الانتقالية الحالية بتاثير خارجي قوي ومنتشر. فقد عجزت القوى السياسية السودانية جميعها، شمالية وجنوبية، عن حل مشكلات البلاد في اطار ارادة وطنية ذاتية يصنعها السودانيون. وكان من الطبيعي أن تنشط دوائر أجنبية عديدة لها مصالح في المنطقة وفي السودان. ورغم الاهتمام من دول الجوار، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول اوروبا الغربية دخلت بقوة في عملية السلام ووقف الحرب في الجنوب. وكانت النتيجة ان الاحداث في السودان اصبحت تدار من خارج القارة نفسها، وليس من خارج القطر فقط. فقد اصبحت الأوضاع السياسية الداخلية شديدة الهشاشة ولم يعد التحول الديمقراطي أولوية واقعية، وان كان ما زال كذلك على مستوى الشعار. ويلاحظ تراجع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عن مشروعها الديمقراطي في السودان، وقد صارت اكثر حرصاً على انفاذ بنود تحقيق السلام على ما عداه. ولم تعد تشترط او تربط بين السلام والتحول الديمقراطي، مما اضعف موقف القوى الديمقراطية السودانية.

لقد اعتبر دعاة الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي اتفاقية السلام الشامل مرجعية واطارا للعمل خلال الفترة الانتقالية. ولكن النظام استغل "شيطان" التفاصيل. ورغم جودة النصوص، إلا أن التفسيرات والتأويلات والممارسات اختلفت كثيراً، مما عطل تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. فقد تعامل الشريك الاكبر، حزب المؤتمر الوطني، بعدم صدقية وجدية مع متطلبات التحول الديمقراطي كما وردت في الاتفاق. ووجد فيه - كما يبدو - احتمالات كامنة قد تؤدي الي تفكيك النظام تدريجياً. فقد اعتمد نظام الانفاذ علي القمع والترغيب، ومثلت الاجهزة الامنية - كما اسلفنا- اداة فعالة في استدامة وتكريس النظام بشكله القديم المعدل حسب ظروف التحولات التي قد تطرأ، والضغوط الحادثة. وتمسك الحزب بترسانة القوانين المقيدة للحريات والمخالفة للدستور. وهو يعتمد على اغلبية ميكانيكة منحتها اياه نسب الاتفاقية، وبالتالي يستطيع في أي تصويت ان يحصل علي 52% من الاصوات المضمونة، وقد ينضم لهم بعض منسوبي ما

يسمي باحزاب حكومة البرنامج. وهذا يعني ان حزب المؤتمر يستطيع تعطيل التحولات الديمقراطية بوسائل "ديمقراطية"!